جامعـــــة المنصـــــورة
كليـــــة الحقـــــوق
للدراســـــات العليـــــا

التحليل الاقتصادي لسياسات الدعم الحكومي

دراسة مقارنة

مع التطبيق على مصر

بحث مقدم

لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد إبراهيم أحمد إبراهيم ضيف الله

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبدالله عبدالرءوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٢/٢٠٢٣م

مقـدمـــــــــــة :-

تسعى الدول فى المجتمعات المعاصرة بما لها من سيادة وسلطة على مواطنيها إلى القيام بواجباتها تجاه هؤلاء المواطنين ، وأهم هذه الواجبات ضمان تطبيق حقوق الإنسان ، ومن أهمها إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

هذا وتتدرج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن حقوق الإنسان التى تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الضرورية للعيش بكرامة وحرية ، والمتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعى والصحة والتعليم والغذاء والمياه والسكن والبيئة الصحية والثقافة . ولاشك أن توفير احتياجات المواطنين خصوصاً من السلع الأساسية والتى لا يمكن الاستغناء عنها وكفالة الفقراء ومحدودى الدخل ، بل ومحاولة تحقيق أعلى مستوى لمعيشة الأفراد والوصول لدولة الرفاهية ، هو من أهم مهام الدولة الحديثة ومسئولياتها . إضافة لما سبق فقد أكدت الشريعة الإسلامية الغراء على هذه الحقوق ، ومن أهمها كفالة الدولة والمجتمع للفقراء والمحتاجين ، بل وفرضت نصيباً معلوماً للفقراء فى أموال الأغنياء ، وحددته كأحد مصارف الزكاة الثمانية ، فضلا على ما تقدم تؤكد على هذا الدور للدولة المواثيق والمنظمات الدولية وكذلك الدساتير والقوانين الوطنية ، حيث تؤكد جميعها صراحة أو ضمناً على البعد الاجتماعى وضرورة مراعاته فى كل أوجه نشاط الدولة ومن هذه المواثيق والمنظمات :-

=**الإعلان العالمى لحقوق الإنسان**(١) في المادة رقم **٢٥** ينص على " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

= **ويؤكد الدستور المصري** (٢) وهو أعلى وثيقة قانونية فى الدولة على التكافـل والضـمان الاجتماعى ومسئولية الدولة عن رعاية ومساعدة مواطنيها وهذا ما نلمسه فى العديد من مـواده فقد نصت المادة ٨ من الدستور المصرى على أن " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى و تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتمـاعي بمـا يضـمن الحيـاة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذى ينظمه القانون " **والمادة ٩** من الدستور التى " تلزم

(١) الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، المادة ٢٥

(٢) الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ ، المواد ٨ ،٩ ، ١٧

الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز"، وكذلك **المادة ١٧** التى تنص على " أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي ولكل مواطن لا يتمتع بالتأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى بما يضمن له حياة كريمة إن لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته وفى حالات العجزعن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون ، وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر استثماراً آمنًا وتديرها هيئة مستقلة وفقًا للقانون وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات "

وتعود بداية تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية إلى ما بعد العالمية الأولى ، حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة، وفي فترة الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٤١ قامت الحكومة بتطبيق برنامج دعم لكافة المواطنين كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى المعيشة ، وقد تم تطبيقه من خلال توفير بعض السلع والاحتياجات الأساسية مثل السكر، الكيروسين، زيت الطعام والشاي بنظام الحصص وذلك باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهرياً وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة .

وتدعم الحكومات على المستوى المحلي والدولي لشعوبها العديد من احتياجاتها من السلع والخدمات لتصل إلى المواطن بأسعار مخفضة أو رمزية . وتتحمل الحكومة الفارق للحفاظ على مستوى لأسعار تلك السلع يقل عن مستويات السوق أو لخفض كلفتها محلياً، ومعلوم أن الدعم المتواصل قد يثقل كاهل المالية العامة ويزاحم سياسة الإنفاق الحكومي فى المجالات الأخرى .

وفي مصر ، يتعرض الاقتصاد المصري للكثير من التحديات التي تؤثر على فاعليته وتتبع هذه التحديات من اختلال التوازن بين الحجم المتزايد من السكان والذى لم يقابله زيادة مماثلة سواء في الموارد الاقتصادية أو الناتج الإجمالى . وهو ما يؤكد على ضرورة ترشيد النفقات العامة ومنها الدعم ، لمعاجة المشاكل الاقتصادية العديدة التي تواجهها وخاصة العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها ، مما يحتم عليها ضرورة النظر في سياسات الدعم الحالية وترشيدها .

حدود الدراسة :- الزمانية والمكانية

تتناول هذه الدراسة أثر الدعم على الموازنة العامة المصرية وميزان المدفوعات خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٢٣م . مع القاء نظرة عابرة علي كيف بدأ الدعم واستراتيجياته خلال الفترة من أربعينيات القرن الماضى حتى بداية القرن الحالي وهو بداية فترة الدراسة الحالية ، أما عن الحدود المكانية فهى القطر المصرى (جمهورية مصر العربية)

أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية دراستنا لموضوع الدعم الحكومى ، كونه يحتل الكثير من تفكير القيادة السياسية واهتمام الاقتصاديين والكثير من المواطنين وجموع الشعب المصرى ، كما تزداد أهميته بسبب ازدياد الفقر واتساع رقعته من جانب ومن جانب آخر الأزمة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وزيادة الحاجة إلى الدعم كوسيلة لمواجهة مشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء في مصر بصورة كبيرة . لذا وجد الباحث ضرورة التعرض لهذا الموضوع بالدراسة والبحث ، خصوصاً أن مشكلة الدعم تتفاقم يوماً بعد يوم بل ويتم تحميل الدعم مسئولية عجز الموازنة العامة للدولة .

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى :-

١-إجراء دارسة اقتصادية تحليلية لسياسات الدعم الحكومي المطبقة فى مصر ، للتوصل إلى الإجابة عن التساؤل التالى : هل الدعم هو سبب عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر؟ وهل هو سبب عجز ميزان المدفوعات ؟

مشكلة الدراسة:

تتمثل اشكالية البحث بشكل رئيسى فى محاولة الإجابة على التساؤل التالى : ما هو أثر الدعم على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ؟.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة الدراسة أن يتبنى الباحث عدة مناهج بحثية ، كالمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي وكذلك المنهج التحليلي المقارن . حيث يخدم المنهج التاريخي الجانب التاريخي في تأصيل مشكلة الدعم عبر مراحل زمنية مختلفة ، كما أن دراسة الماضي أيضا تلقي الضوء على ما يحدث في الحاضر وتساعد على التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل ، وإمكانية طرح الحلول المستقبلية ، فالتاريخ أداة تحليل لتفسير الحاضر وتوقع المستقبل على ضوء ما

حدث فى الماضي . كما أن استخدام الأساليب الإحصائية يساعد في تجميع البيانات وتحليل العلاقات وقياس المتغيرات عبر خطوات ، مثل إعداد الإحصاءات و تجميعها و تحليلها وإجراء المقابلة بينها ، ثم صياغة التوقعات الإحصائية وفقًا لظروف المكان والزمان . كما يخدم المنهج التحليلي المقارن الجانب المتعلق بالتطبيقات المختلفة لسياسات الدعم في العديد من الدول ، مقارنًا بين تطبيقات هذه الدول ، ومحللاً لأوجه النجاح والفشل في هذه السياسات ، وصولًا لأفضل السياسات التي يمكن أن تتبناها للوصول إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من وراء سياسات الدعم في مواجهة الفقر والتخفيف ورفع المعاناة عن كاهل الفقراء ومحدودي الدخل .

فروض البحث :

تواجه صانعي السياسة الاقتصادية العديد من المشكلات ، عند وضع هذه السياسات ، والاختيار بين البدائل والسياسات المختلفة لتحقيق الاغراض اللازمة لترشيد الدعم ووصوله إلى مستحقيه وسوف يتم اختبار والتحقق من الفروض التالية :-

* الفرض الأول : الدعم سبب عجز الموازنة العامة .

* الفرض الثانى : الدعم سبب عجز ميزان المدفوعات .

خطة الدراسة:-

سيتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة كما يلى :-

مقدمة :

المبحث الأول : ماهية وأنواع الدعم الحكومى

المبحث الثانى : الدعم سبب عجز الموازنة العامة

خاتمة

المبحث الأول

ماهية الدعم الحكومى

تقديم

تمر معظم الدول بمنعطفات وشدائد كثيرة ، خاصة الظروف الاقتصادية والتى تؤدي إلى مطالبة مواطنيها بضرورة اطلاعها بدورها المنوط بها فى حمايتهم ، والحفاظ على الحد الأدنى لمعيشة هؤلاء الأفراد . وذلك من خلال مد يد العون لهم بدعمهم أى بتقديم الدعم لهم ، وما ينطبق على الأفراد ، ينطبق أيضا على المشاريع والشركات والقطاعات المختلفة من الإقتصاد . وسوف نتناول فى هذا الفصل تعريف الدعم الحكومى اللغوى والاصطلاحى وفى المبحث الثانى نتناول أنواع الدعم ومعايير التمييز بين هذه الانواع والصور المختلفة لتقديم الدعم وفى لبمبحث الثالث نتناول أهداف الدعم ، ثم نتناول الدعم من خلال نظرة تاريخية عليه ومدى اعتباره سياسة اقتصادية واجتماعية فى العديد من الدول وما هى بدايات تقديم الدعم والموقف القانونى من الدعم فى المبحث الثاني كما يلي :-

المطلب الأول

مفهوم الدعم الحكومى

سوف نتناول فى هذا المبحث تعريف الدعم اللغوى والاصطلاحى كما يلى :-

توجد صعوبات كثيرة في إيجاد تعريف شامل للدعم ، وذلك لوجود أنواع عديدة منه وكذلك لتعدد الأهداف العامة المراد تحقيقها من جراء تنفيذ سياسة شاملة للدعم ، بالإضافة إلى العديد من الآثار المترتبة عليه، ولذلك فمعظم تعاريف الدعم والتي أقرها الاقتصاديون وكتاب المالية العامة ماهي إلا اجتهادات تشير إلى جانب أو عدة جوانب من جوانب الدعم . ونبدأ أولًا بالتعريف اللغوي ثم التعريف الاصطلاحي للدعم .

اولا : التعريف اللغوى للدعم

ورد في معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي) معنى الدعم بأنه جاء من: [٣]

١- دَعَمّ (فعل)

ودعم يدعم، دعماً فهو داعم والمفعول مدعوم، ودعم الشخص: أعانه وقواه وسانده، دعم آراءه أي أسندها، أيدها ونصرها ودعم الحائط وغيره أي أسنده بشيء يمنع سقوطه أو ميله ودعمت الحكومة السلعة تحملت جزءاً من ثمنها.

٢- دعم (اسم):

دَعْم مصدر دَعَمَ وهو مبلغ من المال تتحمله الدولة لتخفيض ثمن سلعة ما، أو لدعم السلع الغذائية ، الدعم : مساعدة مالية أو عينية تقدمها دولة لدولة أخرى.

وفي قاموس المعاني وهو قاموس عربي عربي جاءت كلمة دعم بمعنى: منحة تقتطع من الخزينة العامة لفائدة بعض النشاطات الاقتصادية الخاصة من أجل الرفاهية العامة.

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للدعم :

عرف الأستاذ الدكتور جودة عبدالخالق الدعم : " بأنه عبارة عن مبالغ من الخزانة العامة يتم دفعها إما مباشرة من قبل الحكومة للقطاع العائلى (الأفراد ، الأسر) أو لقطاع الأعمال أو تلك التى تقدمها الحكومة بطريقة غير مباشرة للهيئات العامة لتحقيق غرض عام أو مصلحة عامة أو لتعويضها عن خسائر محققة لديها ، [٤] وقد ذهب البعض فى تعريفه إلى أنه هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات التى تتحملها الدولة نيابة عن الأفراد فوق ما يدفعونه من سعر، أى أنه الفرق بين ما يدفعه الأفراد من سعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات . [٥]

تعريف الاستاذ كارل شوب الدعم الحكومى بأنه اسلوب تنتهجه الحكومة توفر بمقتضاه

---

(٣)دار المنظومة معجم عربى عربى – معجم المعانى https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D8%B9%D9%85

(٤) د. جودة عبدالخالق ، " الدعم فى مصر بين الادارة الاقتصادية وحقوق الانسان" ، ورقة قدمت إلى ورشة عمل حول الدعم الحكومى من منظور حقوق الانسان ،المجلس القومى لحقوق الانسان ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٨ م

(٥) د. جودة عبدالخالق، ندوة أبعاد الدعم ، مصر المعاصرة ، العدد رقم ٣٨٤ ، ابريل ١٩٨١، ص ٥٧

ميزة مالية للأسرة أو للشركة فى القطاع الخاص من المجتمع ، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو احدى عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم فى السوق الحرة . [٦]

تعريف الأمم المتحدة للدعم: بأنه عبارة عن دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين من أجل تحفيزهم على زيادة الإنتاج أو لتشجيعهم على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة، كما ذهب البعض بتعريفه بأنه كل ما تتحمله الدولة فى الموازنة العامة من أعباء فروق الاسعار بين السعر الاقتصادى والسعر الاجتماعى للسلع والخدمات ،وأسعار المواد الاولية والسلع الوسيطة وكذلك خسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة . [٧]

تعريف الباحث للدعم :-

الدعم : نفقة اقتصادية حكومية أو خاصة مباشرة أو غير مباشرة بالدفع أو التخلي لصالح الأفراد أو المشروعات العامة أو الخاصة أو جهة حكومية داخلية أو خارجية بدون مقابل كلي أو جزئي يعادل ما تم تحويله أوالتخلي عنه بهدف تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أوسياسية.

المطلب الثانى

أنواع الدعم

يمكن تقسيم الدعم إلى أنواع كثيرة وفقاً لعدة معايير كما يلى :- [٨]

المعيار الأول : الجهة المانحة للدعم : يمكن تقسيم الجهات المانحة للدعم إلى : [٩]

أ –جهات دولية (حكومات – منظمات) : وفقًا لهذا المعيار تكون الجهة المانحة للدعم حكومة كأن تقدم حكومة دولة دعمًا لحكومة دولة أخرى ، أو منظمة دولية تقدم دعمًا لحكومة أو

---

(٦) د. السيد حسين صيام ، سياسة دعم الاسعار، دراسة عن الاعانات الاقتصادية مع التطبيق على التجربة المصرية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٨٣، ص ١١

(٧)د.عبدالعزيزحجازى: قضية الدعم والتكافل الاجتماعى،الأهرام الاقتصادى العدد٦٨٦بتاريخ ١٩٨٢/٣/٨، ص٣٦

(٨) د. محمود احمد محمد أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٩ ص ٤

(٩) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لقطاع المنتجات البترولية(مع التطبيق على البوتاجاز) ، أبريل ٢٠٠٥ ص٢ ، ٣

لمواطني دولة ما، مثل تقديم الولايات المتحدة الدعم والمساعدات لدول أوروبا الغربية لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية وكذلك المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة للدول النامية، والمساعدات التى قدمت لليونان لمساعدتها للخروج من أزمتها .

ب –جهات داخلية :

أولًا : دعم رسمي من الحكومة لمواطنيها أو لهيئاتها الاقتصادية وسواء أكان دعما نقديًا أو عينيًا

ثانياً: دعم غير رسمي من الأفراد والهيئات والجمعيات الأهلية لإخوانهم من المواطنين .

المعيار الثاني :الجهة المتلقية للدعم : [١٠]

أ – الأفراد وفقا لهذا المعيار يكون متلقي الدعم هم الأفراد بصفتهم مواطنين فى هذه الدولة فقراء

ومستحقين لمساعدة ودعم دولتهم كدعم السلع التموينية الذى تقدمه الحكومات المصرية المتتابعة

ب. المشروعات والهيئات الاقتصادية كما تقدم الدولة الدعم للأفراد تقدمه أيضاً للمشروعات والهيئات التى ترى أنها تستحق الدعم إما لكونها تنتج أو تقدم سلعة أساسية أو استراتيجية لمواطنيها أو لكونها تعمل بنظام كثيف اليد العاملة أى أنها تساعد الدولة فى حل مشكلة البطالة.

ج–دولة أو حكومة دولة أخرى تتلقى الدعم من دولة أجنبية ، والأمثلة على ذلك كثيرة كدعم الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعض المساعدات والمنح سواء النقدية أو العينية كالأغذية التى قدمتها الولايات المتحدة لمصر.

المعيار الثالث : الهدف من تقديم الدعم : [١١]

ينقسم الدعم وفقًا للهدف من تقديمه إلى ما يلي:

أ– إعانات استغلال　　ب. إعانات إنشاء

ج– إعانات تحقيق توازن　　د. إعانات التجارة الخارجية

أولاً: إعانات الاستغلال: يقصد بها: "الإبقاء على ثمن المنتجات المدعومة أقل من ثمن التكلفة

---

(١٠) د. محمود احمد محمد أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر ،المرجع السابق ص ٦

(١١) د. محمود احمد محمد أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر ، مرجع سابق ص ٤،٥

الفعلية عن طريق منح الدعم في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج ، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف كتحقيق استقرار الأسعار، ومقاومة سياسة الإغراق، التي تواجه صناعة معينة داخل السوق المحلي، وإعادة توزيع الدخل لصالح بعض فئات من المستهلكين والمحافظة على مستوى معين من الدخل لبعض المنتجين". والمثال على ذلك الإعانات التي تمنح لتاجر القمح أو تاجر الدقيق أو المخابز في بعض الدول النامية لإنتاج الخبز وإبقاء ثمنه ثابتاً.

ثانيًا: إعانات الإنشاء: " تمنح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين بعض المشروعات من تغطية جزء من نفقات الإنشاء أو لتعويض ما تم إهلاكه من وسائل الإنتاج في أحد فروع النشاط الإنتاجي ويتم منحها عن طريق تقديم جزء من رأس المال مجاناً أو إقراضه للمشروع بسعر فائدة منخفض، ويهدف هذا النوع من الإعانات إلى إتمام مدخرات المشروع لتمكينه من تمويل الاستثمارات التي تعتبر ضرورية من وجهة نظر الإقتصاد القومي.

ثالثاً: إعانات تحقيق توازن: وهى إعانات تعطى بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذى قد يعرض سير أحد المشروعات أو المرافق ذات المنفعة العامة للخطر، وتسمى فى مصر إعانات سد العجز . (١٢)

رابعاً: إعانات التجارة الخارجية: يستخدم هذا النوع من الإعانات للتأثير على التجارة الخارجية

من حيث نمط الصادرات والواردات أى تشكيلة السلع المصدرة والمستوردة والوزن النسبي لكل

منها في إجمال الصادرات والواردات، وبالتالي فتلك الإعانات ذات أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي، مثل إعانات تشجيع الصادرات (دعم الصادرات) لتحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات، وتعمل هذه الإعانات كبديل عن تخفيض سعر الصرف وفي حالات الضرائب غير المباشرة المرتفعة، وإعانات تشجيع الواردات (دعم الواردات) كتخفيض الرسوم الجمركية من أجل

تشجيع الواردات من سلعة معينة. (١٣)

المعيار الرابع : أنواع الدعم وفقا لأثره على الموازنة العامة للدولة

أ. دعم مباشر (معلن) كدعم السلع التموينية ، دعم المواد البترولية ، دعم المزارعين ، القروض الميسرة ،،، الخ .

---

(١٢) د. السيد عبدالمولى المالية العامة ،الادوات المالية ، النفقات العامةومصادر الايرادات العامة والميزانية العامة ، دارالفكرالعربى ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٢٦-٢٢٧

(١٣) د. محمود أحمد محمد أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر ، مرجع سابق ، ص٥ ، ٦

ب.دعم غير مباشر: (دعم ضمنى) ويكون ذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية – دعم مستتر – دعم سعر الصرف – الدعم الجمركي.

المعيار الخامس : الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين:

ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين إلى نوعين دعم نقدى ودعم عينى

أولاً: الدعم النقدي: وهو إعطاء دخول نقدية للمستفيدين من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة أو أكثر رغبة في القيام ببعض الأعمال المطلوبة مثل إعانات الضمان الإجتماعي وإعانات الشيخوخة وإعانات البطالة ،وهذا ما تقدمه الحكومات للمستفيدين فى شكل مبالغ نقدية ليد مستحقى الدعم ، والدعم النقدي الذي تقدمه بعض الحكومات إلى المشروعات بما يعادل نسبة من الإنفاق الاستثماري على المنشآت التي تقيمها وذلك لتشجيع هذه المشروعات على زيادة حجم الاستثمارات [١٤] ، ومن مميزاته أن يعطي حرية للمستفيدين منه لاختيار بنود وكيفية إنفاقه ، كما أنه يصل إلى مستحقيه دون وسطاء فيقضي على خطر تسربه.

ثانياً: الدعم العيني : هو " تدخل الدولة لتخفيض أسعار سلع وخدمات معينة ، وغالباً ما تكون السلع والخدمات الأساسية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين". ويتناسب مقدار الاستفادة من الدعم العيني طردياً مع الكمية التي يستهلكها المستفيدين من السلع والخدمات المدعمة ، ويسمى الدعم العيني أيضاً بالدعم الحكومي حيث تقوم الحكومة بدعم كمية محددة من السلع ويعد من أهم أساليب تقديم الدعم ، حيث يرتبط بسلعة معينة، وفيه تقوم الحكومة بتوفير قدر من السلع مجاناً أو بأسعار تقل عن الأسعار السوقية، ويتسم هذا النوع من الدعم بأن كميات السلع لا تخضع لرغبات المستهلكين، حيث تقوم الحكومة بتحديد الكميات التي يحصل عليها الفرد مجاناً أبو بأسعار مدعمة، مثل ما يحدث في مصر بقيام الحكومة بتحديد

كميات السكر والزيت والشاي المخصصة لكل فرد، ويمكن التفرقة بين هذا النوع من الدعم والدعم السلعي، حيث تقوم الحكومة بدفع جزء من سعر السلعة تاركة للأفراد اختيار الكميات التي يستهلكونها، ويأخذ هذا النوع من الدعم شكلين، الشكل الأول: الدعم الإجمالي أو القطعي فيه تتحمل الحكومة قدر معين من المال بالنسبة لكل وحدة من وحدات السلعة أو الخدمة كما هو في حالة تحملها عشرة قروش عن كل رغيف خبز يطرح في السوق. والشكل الثاني:

([١٤]) د. محمد السيد علي الحاروني ، مدى اختلال هيكل الدعم في مصر وعلاقته بعجز الموازنة العامة للدولة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، اكتوبر ٢٠١٢ ، العدد ٤ ، مصر ص٦٧٠

الدعم النسبي حيث تتحمل الحكومة نسبة من القيمة الإجمالية للسلعة مثال ذلك أن تتحمل الحكومة نسبة ٤٠% من قيمة سلعة أو خدمة معينة تطرح في السوق، ومن عيوبه أنه لا يتيح للمستفيدين حرية الاختيار لأنه يتم في صورة أسعار منخفضة لسلع معينة [١٥].

كما أن البنك الدولى يميز بين نوعين من الدعم وهما الدعم النقدى والدعم العينى بالإضافة إلى برامج توليد الدخل [١٦] ، عموماً فقد سادت سياسة الدعم معظم دول العالم وذلك بهدف تعويض فشل الأسواق في توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة وتخفيف حدة الفقر.

المطلب الثالث

أهداف سياسات الدعم الحكومى

يعد الفقر من أكبر التحديات التى تواجه البشرية ، ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة إقتصادية وسياسية فضلا عن أنها ضرورة أخلاقية من باب أولى . وتسعى الدول دائما من خلال خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية إلى مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل ، لرفع مستوى معيشتهم وضمان حد أدنى من المعيشة لهؤلاء الفقراء ، وتتعدد أهداف سياسة الدعم الحكومى من أهداف اجتماعية إلى أهداف اقتصادية وأخرى سياسية ، فمن الأهداف الاجتماعية ضمان حد أدنى لمعيشة الفقراء ومحدودى الدخل وكذا إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ومحدودى الدخل ، أيضا تحسين مستوى المعيشة والرفاه . فتقديم المواد التموينية الأساسية بأسعار أقل من التكلفة ، وتحمل الدولة للفرق بين أسعارها الدولية والمحلية يعتبر فى الواقع إضافة حقيقية إلى دخل المواطن ، وخصوصا ذوى الدخل المتدنى والمحدود بحيث يسمح له بزيادة إستهلاكه من المواد الأكثر أهمية بالنسبة له . [١٧]

وهناك أيضا أهداف اقتصادية من وراء سياسة الدعم الحكومى مثل تشجيع صناعة أو مشروع ما بغرض إستمراره فى إنتاج سلعة ضرورية ، أو توجيه الموارد المتاحة نحو التخصص فى انتاج سلعة معينة . هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية مثل تحقيق الإستقرار

([١٥]) د. رضا محمد أحمد محمدين أثر صور المنافسة غير العادلة (الدعم – الإغراق) على الاقتصاد المصري ، مرجع سابق ، صـــ ٨٥

([16]) WARLD BANK " TYPES OF SAFETY NETS" 2005 p.9

(١) د. رضا محمد أحمد محمدين ، أثر صور المنافسة غير العادلة (الـــدعم – الـــإغراق) علـــى الاقتصـــاد المصري ، مرجع سابق ، ص ٨٧

السياسى للنظام وعدم إثارة القلاقل من جانب الفئات الفقيرة والمهمشة اقتصاديا لشعورهم بالغبن ، ليس هم فقط (أى الفقراء) بل يمكن أن يقدم الدعم للأغنياء كما فعل النبى صلى الله عليه وسلم فقد أعطى سهما لكفار قريش تأليفا لقلوبهم رغم أنهم غير فقراء بل وغير مسلمين وسموا بذلك فى القرءان الكريم بالمؤلفة قلوبهم .

وإن كان الفقر يعد مشكلة فى حد ذاته ، إلا أن المشكلة الأكبر هى سوء التوزيع أو التوزيع غير العادل لثمار التنمية والناتج القومى الإجمالى وبذلك فللدعم أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية .

المطلب الرابع

الموقف القانونى من الدعم والحقوق الإقتصادية والإجتماعية

سوف نعرض بصورة موجزة لبعض مواد ونصوص قانونية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي للدولة المصرية والتى تؤكد على ضمان وكفالة الدول عموماً مجتمعة وكل دولة بصورة منفردة الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووضعها موضع التطبيق :

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة رقم ٢٥ ينص على " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. [١٨]

والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تقضي المادة ٩ منه "بأن تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الإجتماعي، بما في ذلك التأمينات الإجتماعية، وكذلك المادة ١١من نفس العهد تقضى" بأن تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الرضاء الحر" .[١٩]

([١٨]) الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، مادة ٢٥

([١٩]) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، مادة ٩ و ١١ .

وكذلك المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أنشأه ميثاق الأمم المتحدة ليعمل تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة ويهدف إلى تنسيق الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وهو يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الإقتصاد والإجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها و له أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها. (٢٠)

ويؤكد الدستور المصرى وهو أعلى وثيقة قانونية فى الدولة على التكافل والضمان الإجتماعى ومسئولية الدولة عن رعاية ومساعدة مواطنيها وهذا ما نلمسه فى العديد من مواده فقد نصت **المادة ٨ من الدستور المصري** على أن " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى و تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير سبل التكافل الإجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذى ينظمه القانون " والمادة **٩** من الدستور التى " تلزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز" (٢١) ، وكذلك المادة ١٧ التى تنص **على** " أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعي ولكل مواطن لا يتمتع بالتأمين الإجتماعي الحق فى الضمان الإجتماعي بما يضمن له حياة كريمة إن لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون ، وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها وتستثمر استثمارا امنا وتديرها هيئة مستقلة وفقا للقانون وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات " (٢٢)

والمادة ٣٢ من الدستور تؤكد" أن موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عيها وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيه " (٢٣)

تعود بداية تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية إلى السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ففى أربعينيات القرن الماضى واجهت الحكومة ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا وقامت بتوزيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة ، وفي فترة الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٤١م قامت الحكومة بتطبيق برنامج دعم لكافة المواطنين كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى المعيشة ، وقد تم تطبيقه من خلال توفير بعض السلع والاحتياجات الأساسية مثل

(٢٠) ميثاق الامم المتحدة ، مادة ٦٢

(٢١) الدستور المصرى الجديد لعام ٢٠١٤م ، مادة ٩ الوقائع المصرية العدد٣ فى ١٨ يناير ٢٠١٤م

(٢٢) الدستور المصرى الجديد لعام ٢٠١٤م ، مادة ١٧ المرجع السابق .

(٢٣) الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤م ، مادة٣٢ المرجع السابق .

السكر، الكيروسين، زيت الطعام، والشاي بنظام الحصص وذلك باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهرياً وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة.

وتتخذ معظم الدول إن لم يكن كلها فقيرها وغنيها متقدمها ناميها وعلى اختلاف أنظمتها الإقتصادية والسياسية من الدعم نهجا وسياسة لها ، فى محاولة دائمة ومتواصلة لمساعدة مواطنيها لتخطى الصعاب ومواجهة مشكلاتهم الإقتصادية والإجتماعية ، وفى محاولة متواصلة للوصول بمواطنيها إلى مجتمع الرفاهية ، ولعل فترات الأزمات والكوارث هى أشد الفترات العصيبة التى تستدعى من الدولة التدخل لحماية مواطنيها. ومن هنا تتضح الأهمية الكبيرة التى توليها الدول فى المجتمعات المعاصرة بل والمنظمات الدولية لمسألة الدعم ومدى حرصها على توفير المتطلبات الأساسية للفقراء .

المبحث الثانى

علاقة الدعم بعجز الموازنة العامة للدولة

مقدمة :-

يواجه الاقتصاد المصرى العديد من الاختلالات الهيكلية لعل من أهمها عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وقد أوضحت الحسابات الختامية والتى تعكس الأرقام الفعلية لهذا العجز بعكس الموازنات التى تقدم مجرد تقديرات للمستقبل قد لا تتحقق فى الواقع ، أوضحت أن العجز الفعلى قد بلغ مستويات مرتفعة جاوزت أحيانا نسبة ١٦ – ١٨ % من الناتج القومى وهى نسبة تضع العجز المصرى بين أعلى المستويات المعروفة فى العالم مما يتطلب ضرورة

العمل علاج هذا الخلل الشديد [٢٤]. وتختلف وجهات النظر حول الدعم بين مؤيد ومعارض فالمؤيدون يرون أنه ضرورة اجتماعية لا غنى عنها لتحقيق الأمن والسلام الاجتماعى والحفاظ على حياة الفقراء ومحدودى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بينما يرى المعارضون للدعم أنه من أهم أسباب التضخم وعجز الموازنة العامة وهذا العجز الناتج عن بنود الإنفاق العام ، والتى من أهمها بند الدعم إذن فالدعم من وجهة النظرهذه هو أهم أسباب التضخم وعجز الموازنة العامة وسوف نتناول بالبحث والتحليل علاقة الدعم بالموازنة العامة للدولة وهل هو سبب عجز الموازنة العامة باعتباره أحد أهم بنود النفقات العامة من عدمه فنتناول فى المبحث الاول أسباب عجز الموازنة المصرية ثم نتناول فى المبحث الثانى الدعم ليس هو السبب الوحيد لعجز الموازنة العامة ، وأخيرا وفى المبحث الثالث نتناول علاقة الدعم بعجز ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) كما يلى:

المطلب الأول

عجز الموازنة العامة فى مصر

نتناول فى هذا المطلب أسباب عجز الموازنة المصرية لكى يتضح لنا دور الدعم باعتباره أحد أسباب عجز الموازنة العامة ، وهل هو حقا السبب الرئيس لعجز الموازنة العامة باعتباره أحد أهم بنود النفقات العامة من عدمه كما يلى :

ألقت دراسة لوزارة المالية بعنوان تطور عجز الموازنة العامة الضوء على بعض أسباب

ارتفاع عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥م ، ولخصت هذه الأسباب في عدة عوامل مؤثرة : – [٢٥]

١–زيادة معدل نمو الانفاق العام ، ونسبته من الناتج القومي الإجمالي، وهي الزيادة التي لم يماثلها ارتفاعاً في الإيرادات العامة للدولة ، كما كان لارتفاع حجم الانفاق الحكومي نتيجة زيادة

ما سمي بالاستخدامات الخاصة ببعض الهيئات الحكومية ، وزيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الدولة ، دوراً كبيراً في اتساع عجز الموازنة على مر الأعوام الماضية.

٢– كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة للديون الداخلية والخارجية، حيث بلغت فى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م نحو ٣٢،٨ مليار جنيه ، بينما وصل بموازنة ٢٠١١/ ٢٠١٢م إلى نحو ١٤٠ مليار جنيه، وقد وصلت إلى ٣١٦،٦ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦م ،

---

[٢٤] د. حازم الببلاوى ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ١٩٩٩ مكتبة الاسرة ص٨٥

[٢٥] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء ، دراسة عن تطورعجز الموازنة العامة المصرية عام٢٠٠٥م

وإلى ٤٣٧،٤ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧م بزيادة قدرها ١٢٠،٨ مليار جنيه فى عام واحد كما كان لارتفاع حجم الدين المحلي ، وزيادة الاعتماد على أذون وسندات الخزانة أثراً – طبقًا للدراسة – في ارتفاع عجز الموازنة ، مع تحميل الميزانية عبء تسديد فوائد وأقساط هذه الديون .

٣–وأوضحت الدراسة أن ارتفاع السكان وبالتالي تزايد نفقات الدولة على التعليم والصحة والإسكان وغيرها، كان أحد عوامل ارتفاع عجز الموازنة ، ولم يستثني التقرير تراجع الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري ، من أسباب تصاعد عجز الموازنة ، حيث أدي هذا لتراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الايرادات في المستقبل.

ومن خلال دراسة وزارة المالية وما يمكن تتبعه من دراسة الواقع المصرى يمكن :

أولا : أسباب عجز الموازنة العامة فى الحالة المصرية

لعجز الموازنة العامة في مصر عدة أسباب منها :

١–النمو المتواصل فى حجم النفقات العامة ومن بينها الدعم ويرجع ذلك إلى :

أ ـــــ ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية.

ب ـــــ الزيادة المستمرة فى أعباء الدين العام المحلي والخارجي .

ج ـــــ التغيرات غير الإيجابية فى سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار منذ تعويمه عام ٢٠٠٣ فقد خسر ٣٠% من قيمته وهو ما أدى إلى زيادة الديون وخدمة هذه الديون ، وزيادة أسعار الواردات مقومة بالجنيه المصرى.

د ـــــ خسائر القطاع العام والذى تم خصخصة معظمه .

ه ـــــ ضعف الإدخار الخاص .

و ـــــ تزايد النفقات على الدعم وخاصة بعد زيادة عدد السلع المدعمة .[٢٦]

ى–زيادة الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات اللازمة للإستهلاك المحلى من القمح حوالى ٧٣% مع إرتفاع سعر القمح على سبيل المثال بنسبة ١١٠% خلال الفترة من ٢٠٠١حتى ٢٠٠٤م . [٢٧]

٢–عدم نمو الإيرادات العامة بنفس معدل نمو الإنفاق العام ويرجع ذلك إلى :

أ–عدم كفاءة النظام الضريبى فى مصر كى يستطيع مسايرة التطورات الاقتصادية والتحولات التى تحدث فى السنوات الأخيرة .

ب– الانكماش الاقتصادى والذى ترتب عليه انخفاض الإيرادات .

---

(٢٦) د. أمنية حلمى ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر ،المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل ١٠٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ص ٦

(٢٧) د. أمنية حلمى ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر ،المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل ١٠٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ص ٦

٣-الإختلال الكبير بين نمو الإصدار النقدى ومعدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ويدلل على هذا :- ما يشير إليه تقرير البنك المركزي لعام ١٩٩٥/٩٤ أن معدل نمو السيولة المحلية عام ١٩٩٤/٩٣ كان ١٢،٤% بينما كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج) ٣،٩% خلال نفس العام وحينما بلغ معدل نمو السيولة المحلية ١١،١% بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٤،٧% عام ١٩٩٥/٩٤ واستمر معدل عجز الموازنة العامة للدولة فى ازدياد حيث بلغ حوالى ٢٢% من الناتج المحلى الإجمالى كمتوسط عن الفترة من ١٩٨٣/٨٢ الى ١٩٩٠/٨٩م [٢٨] ، وارتفع معدل نمو السيولة المحلية حتى وصل الى٥٩ مليار بنسبة١٣،٦% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٥م و٦٦،٥ مليار بنسبة ١٣،٥% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٦م ، ثم أصبحت ٢٤٨،٩ مليار جنيه وبنسبة ١٦،٤% من الناتج المحلى الاجمالى ٢٠١٤م حتى وصلت إلى ٣٤٥٤،٣ مليار وبنسبة ٧٧،٨% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٨م . [٢٩]

ثانيا : سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر

تكمن مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر كما فى كثير من دول العالم فى طبيعة هذا العجز ومعدلات نموه وعلاقاتها بالناتج المحلي الإجمالي وطرق وأساليب مواجهة هذا العجز وينتج عجز الموازنة العامة في مصر بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد فى النفقات العامة للدولة وكثيرا ما نجده فى عجز الموازنات الخاصة بدول العالم الثالث ومن بينها مصر.

ومن المؤكد أن تواجه الدول العجز الكلي فى الموازنة العامة إما بضغط النفقات أو زيادة الإيرادات للدولة أو الإثنين معا ، وتقوم الحكومة عادة بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال عدة مصادر منها : زيادة الضرائب أوالإقتراض والإصدار النقدى ، بالإضافة إلى بعض المنح والمساعدات الخارجية وتعتبر الضرائب أفضل هذه المصادر نظرا لأنها لاتشكل أى أعباء مستقبلية على الدولة ولا تولد ضغوطا تضخمية كالتى تنشأ عن الإصدار النقدى إلا أن التوسع فى جباية الضرائب يمكن أن يحد من طاقة الأفراد على الإدخار أو يسبب حالة من الركود الاقتصادى ، كما أن التوسع في الإقتراض الأجنبى يؤدى إلى أضرار كثيرة كالتبعية وعدم الإستقلالية في القرارين السياسى والإقتصادى ، بالإضافة إلى نزوح الموارد القومية خارج البلاد لخدمة الدين سواء الفوائد أو سداد الأقساط .

---

[٢٨] د. يوسف عبدالعال عبدالواحد سلام ، سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة (التجربة المصـــرية) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة بنها ص ٦٩

[٢٩] التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى سنوات مختلفة :١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٨ م

والأهم من ذلك كبح نمو الانفاق العام ، وزيادة الموارد العامة للدولة ، وهما ما اعتمد عليهما التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي فى أوائل التسعينات في تنفيذ مجموعة السياسات المالية بالإضافة إلى مجموعة من الضوابط والإجراءات بغرض التحكم فى نسبة العجز وفى طرق تمويله وقد حقق هذا البرنامج أهدافه من خلال مجموعة من الأساليب منها :

١-التخلص من الدعم الاقتصادي الذى تتحمله الموازنة العامة من جراء وجود وحدات إنتاجية بالقطاع العام تحقق خسارة ، وكانت أسهل الطرق هو بيع شركات القطاع العام .

٢-الخفض التدريجي فى بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي وخاصة ما هو متعلق بأسعار بعض السلع التموينية .

٣-رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة التى تستخدم فى أغراض الإستهلاك العائلي والإقتراب بالتدريج من الأسعار العالمية لها ، على الرغم من استمرار دعم الطاقة للشركات والمصانع كثيفة استخدام الطاقة .

٤-تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف وذلك بوقف تدريجيا التزامها بتعيين الخرجين الجدد.

٥-محاولة السيطرة على معدلات النمو السكاني .

ثالثا: أثر عجز الموازنة العامة فى مصر على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية [٣٠]

الإنفاق العام يتطلب منا أن نميز بين نوعين داخل هذا الإنفاق :

الإنفاق الأول :هو الإنفاق الجارى وهى تلك الأموال التي تنفقها الحكومة في المجالات التقليدية كالأمن ، الدفاع ، التعليم ، الصحة ، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والثقافة والإعلام .... الخ

والثاني : هو الإنفاق الإستثماري العام والمقصود به قيمة ما تنفقه الوحدات الإدارية الحكومية والقطاع العام لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة كالإنفاق على التشييد والمباني والعدد والآلات ووسائل النقل .... الخ ، بهدف زيادة حجم الطاقة الإنتاجية ويلعب هذا النوع من الإنفاق دورا أساسيا فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكما سبق القول أن الموازنة العامة فى مصر تعاني من وجود عجز مستديم منذ فترة طويلة من الزمن ويغطي هذا العجز إما بزيادة إصدار كمية من النقود ويكون الثمن فى هذه الحالة ارتفاع معدل التضخم ، وإما أن يتم عن طريق الإقتراض المحلي وهذا يؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية ، وإما أن تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي وهذا يشكل

---

(٣٠) د. يوسف عبدالعال عبدالواحد سلام ، سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة (التجربة المصـــرية) ، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، جامعة بنها ص ١٠٣

مديونية على الدولة وبالعملة الأجنبية ، وبالتالى زيادة الأعباء أكثر نظرا لسداد هذه الديون وفوائدها وهو ما يشكل عقبة أكبر في المستقبل وإثقال كاهل الأجيال القادمة لذلك :

فأول أثر لعجز الموازنة العامة هو حدوث التضخم الناتج عن السداد بالعجز عن طريق إصدار

النقود والتى لا يقابلها إنتاج فى الاقتصاد القومى أو بالإقتراض الذى يثقل كاهل الموازنة العامة مرة أخرى وفى الأجل القريب حيث استحقاق سداد الدين مضافا إليه فوائده . (٣١)

ويترتب على التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة للدولة الكثير من المظاهر السلبية والمرضية ومنها الرشوة والفساد والافساد الإدارى لكى يعوض ذوى الدخول المحدودة التدهور الحاصل فى مستوى معيشتهم . (٣٢)

الثانى إنخفاض إن لم يكن إنعدام الإستثمار والذى يترتب عليه عدم خلق فرص عمل جديدة وعدم وجود المنتجات لسد احتياجات السكان فيؤدى بدوره إلى وجود البطالة وزيادة الاعتماد على الخارج فى سد احتياجات السكان وخاصة من السلع الغذائية، وهو ما يقودنا إلى دراسة أثر الدعم على عجز الموازنة العامة وهل يمكن التخلص من عجز الموازنة إذا تم التخلى عن الدعم ؟.

المطلب الثانى

مدى مسئولية الدعم عن عجز الموازنة العامة للدولة

الدعم ليس هو السبب الوحيد لعجز الموازنة :-

يدعى الكثيرون أن الدعم هو السبب في عجز الموازنة ، ويسوق هؤلاء الحجج والبراهين أنه مع كل زيادة في حجم اعتمادات الدعم يزيد عجز الموازنة العامة ، وهذا مثار جدل وخاصة في مصر مع شدة العجز في الموازنة العامة وحالة الركود الاقتصادى التى تمر بها البلاد والمشاكل الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، مع تناسى أو تغافل هؤلاء عن حقيقة مؤداها أن الدعم أحد بنود النفقات العامة وليس هو البند الوحيد وأن أى عجز فى الموازنة يصاحب زيادة إعتمادات الدعم ليس الدعم وحده السبب فيه ، وإنما يشاركه في ذلك عوامل أخرى كثيرة (بنود النفقات الأخرى) ، ولذلك سوف نبرهن على أن الدعم وإن كان

---

(٣١) د. يوسف عبدالعال عبدالواحد سلام ، سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة ،مرجع سابق ص ١٠٣

(٣٢) د. ابراهيم العيسوى ، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر

، مرجع سابق ص ٢٤٢

مشاركا أو أحد أسباب عجز الموازنة إلا أنه ليس هو السبب الوحيد فيها وإنما تتضافر عوامل عديدة كما سقناها من قبل في أسباب عجز الموازنة العامـــــة المصـــــــرية ، لذلك يرى الباحث ضرورة الحديث بإيجـــــاز شـــــــديد عن نقطتين غاية في الأهمية وهما: التغير فى اعتمادات الدعم والثانية اسلوب تمويل عجز الموازنة

المصرية والعلاقة بينهما وبين التغير في عجز الموازنة كما يلى :

الأولى : التغير فى اعتمادات الدعم : يرجع سبب زيادة اعتمادات الدعم بالإضافة إلى العوامل السابق ذكرها إلى عدة عوامل كثيرة منها:

١-ارتفاع الأسعار العالمية وخاصة المواد الغذائية ، ويكفى أن نشير إلى أن نسبة أو معدل إرتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٣م/ ٢٠٠٤م عن العام السابق كان ٤% ثم ٤،١% عام ٢٠٠٤م/ ٢٠٠٥م ثم قفز إلى ١١،٦% عام ٢٠٠٥م/٢٠٠٦م وفي نفس الوقت كانت نسبة التغير في اعتمادات الدعم ١٩،٤% عام٢٠٠٣م/٢٠٠٤م ثم ٩٥% عام٢٠٠٤م/٢٠٠٥م ، ثم -١٥،١٨% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م [٣٣] ، فإذا أضفنا إليه ما أنتجته الحرب الروسية الأوكرانيه منارتفاع فى أسعار اسلع الغذائية على مستوي العالم خاصة وأن الدولتين من أكبر منتجى الحبوب الغذائية لاسيما القمح والذرة وأن مصر تعد أكبر دولة مستوردة للقمح على مستوى العالم لتبين لنا مدى التأثير الملحوظ على مصر .ويوضح الجدول التالى تطور سعر طن القمح بالدولار الامريكى . جدول رقم (٣)

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
سعر القمح	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٨	٢٥٥

المصدر: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١/٢٠٢٢

شكل رقم (١) تطور سعر طن القمح بالدولار

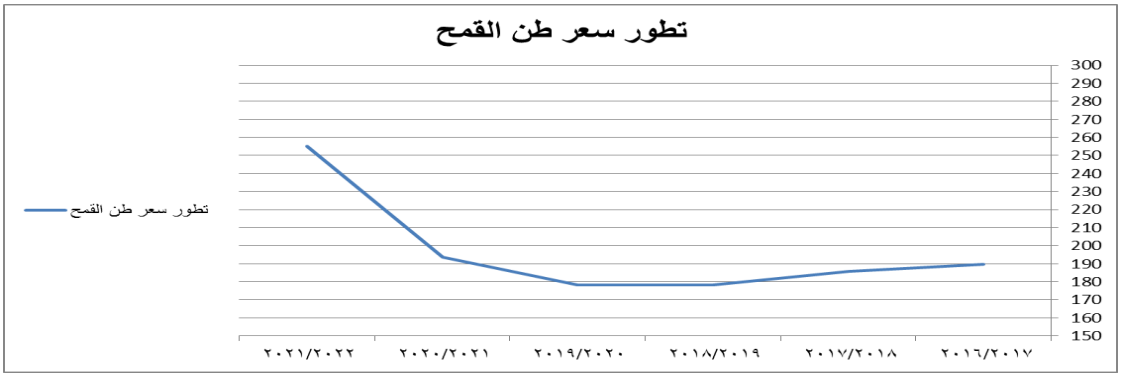

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (٣)

(٣٣) التقرير السنوى للبنك المركزي المصري ، سنوات محتلفة

٢- الزيادة السكانية وعدم مواكبة تطورالقطاع الزراعى للزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء

، فقد تضاعف عدد سكان مصر حتى وصل إلى ١٠٠ مليون نسمة فى ٢٠١٩م ، فيلاحظ أن زيادة إعتمادات الدعم بصورة كبيرة كانت زيادة ظاهرية نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بصورة كبيرة فقد سجلت ارتفاعا كبيراً بعد عام ١٩٧٣ في الوقت الذى بدأت تتسع الفجوة الغذائية فى مصر وفى العالم الثالث أجمع خاصة من السلع الغذائية ، فخلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٥م كانت الزيادة النقدية في إجمالى عام الواردات المصرية تقدر بمبلغ ٢٥٣٣ مليون [٣٤]

٣-بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية وخاصة الدولار فى مقابل العملة الوطنية ، ويكفى أن ندلل على ذلك بأن حجم مخصصات الدعم كانت فى موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤تقدر ٢٢٨،٥٨ مليار جنيه أى ما يعادل ٢٧،٢١ مليار دولار(حيث بلغ سعر الدولار ٨،٤٠ جنيه) فى الوقت الذى ارتفعت مخصصات الدعم لتصل إلى حوالى ٣٢٨،٢٩ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ أى ما يعادل ١٨،٤٤مليار دولار (حيث ارتفع سعر الدولار ليصل إلى ١٧،٨جنيه) خاصة مع إعتماد مصر على الخارج في سد إحتياجاتها من المواد الغذائية حيث أن معدل نمو القطاع الزراعى ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالى لم تواكب النمو الكبير والزيادة السكانية ، وهو ما يؤكد أن الزيادة في مخصصات الدعم ليست زيادة حقيقية في مجملها.

٤-زيادة النفقات العامة وبصورة كبيرة وخاصة فى الأجور والمرتبات وغيرها من مجالات الدفاع والأمن ....إلخ وهو ما تشير إليه الإحصائيات من إجمالى النفقات العامة كما بالجدول التالى جدول رقم (٤) وكما يوضحه الشكل رقم (٢) والذى يبين حجم وتطور النفقات العامة وتطور حجم الدعم خلال عشرين سنة الفترة من موازنة عام ٢٠٠٠م/٢٠٠١م حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢م

وبتحليل الأرقام الواردة بالجدول رقم (٤) وكذلك بنظرة فاحصة للشكل رقم(٢)يتبين لنا ما يلى:-

١-إن حجم الدعم كان فى عام ٢٠٠٠م/٢٠٠١م مبلغ ٥،٨ مليار جنيه فى حين كانت النفقات العامة ١٠٣،٩ مليار جنيه أى أن الدعم كان يشكل نسبة ٥،٥٨ % فى حين وصل فى عام ٢٠٠٣م/٢٠٠٤م إلى ٨ مليار جنيه وكان إجمالى النفقات العامة حينها ١٦٩،٩٨ مليار جنيه أى بنسبة ٤،٧ % من إجمالى النفقات وهو ما يعنى أن هناك زيادة مطردة فى كلا من الدعم

([٣٤]) د. محمد السيد على الحاروني ، مرجع سابق ، ص٦٧٤-٦٧٩

والنفقات العامة وإن كانت الزيادة بصورة أكبر فى النفقات العامة وهو ما يعنى انخفاض نسبة الدعم إلى إجمالى النفقات العامة .

٢-ارتفع حجم الدعم كان فى عام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م فوصل إلى مبلغ ١٢٧،٠٣ مليار جنيه فى حين كانت النفقات العامة ٣٥١،٥٠ مليار جنيه أى أن الدعم كان يشكل نسبة ٣٦,١٣ % وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الدعم إلى جملة النفقات العامة وهو أيضا ما يهنى ميل الدولة أو اتجاهها نحو مساندة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل .

٣-فى حين بلغ حجم الدعم ٣٢١,٣٠ مليار عام٢٠٢١م/٢٠٢٢م وكان مقدار النفقات العامة ١٨٣٧،٧١ مليار جنيه وهو ما يمثل ١٧,٤٨ % من إجمالى النفقات العامة وهو ما يعنى انخفاض نسبة الدعم إلى إجمالى النفقات العامة

جدول رقم (٤) تطور النفقات العامة وتطور الدعم

السنوات / البيان	الناتج المحلى الاجمالى	قيمة الدعم (مليون جنيه)	اجمالى النفقات العامة
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨,٧	٥,٨	١٠٣,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٨,٩	٦,١	١١٥,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤١٧,٥	٦,٧	١٤١,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٥,٣	٨	١٦٩,٩٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٦,٤	٢٩,٧	١٦١,٦١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١٧,٧	٦٨,٨٩	٢٠٧,٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٤٤,٨	٥٨,٤٤	٢٢٢,٠٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩٥,٥	٩٢,٣٧	٢٨٢,٢٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٣٨	١٢٧,٠٣	٣٥١,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠٧	١٠٢,٩٧	٣٦٥,٩٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٧٢	١٢٦,٦٢	٤٠١,١٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٥٧٥	١٤٩,٦٤	٤٧١,٩١
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٥٣	١٩٧,٦	٥٨٨,١٨
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١٠١,٩	٢٢٨,٥٨	٧٠١,٥١
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٣٠	١٩٨,٤٧	٧٣٣,٣٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧٠٩	٢٠١	٨١٧,٨٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٤٠٨	٢٧٦	١٠٣١
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٤٣٧	٣٢٩,٠٨	١٢٤٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٢٥١	٣٢٨,٢٩	١٣٦٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٦٢١٤	٣٢٧,٦٩	١٤٣٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٦٣٤٠	٢٦٣,٨٨	١٦١٤

٢٠	٧٩٠١	٣٢١,٣٠	١٨٣٧,٧	

المصدر: قام الباحث بجمع بيانات الجدول من الموازنة العامة لمصر ، سنوات مختلفة بداية من عام ٢٠٠١/٢٠٠ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ، سنوات مختلفة .

شكل رقم (٢)

يوضح نمو وتطور كلا من النفقات العامة والدعم

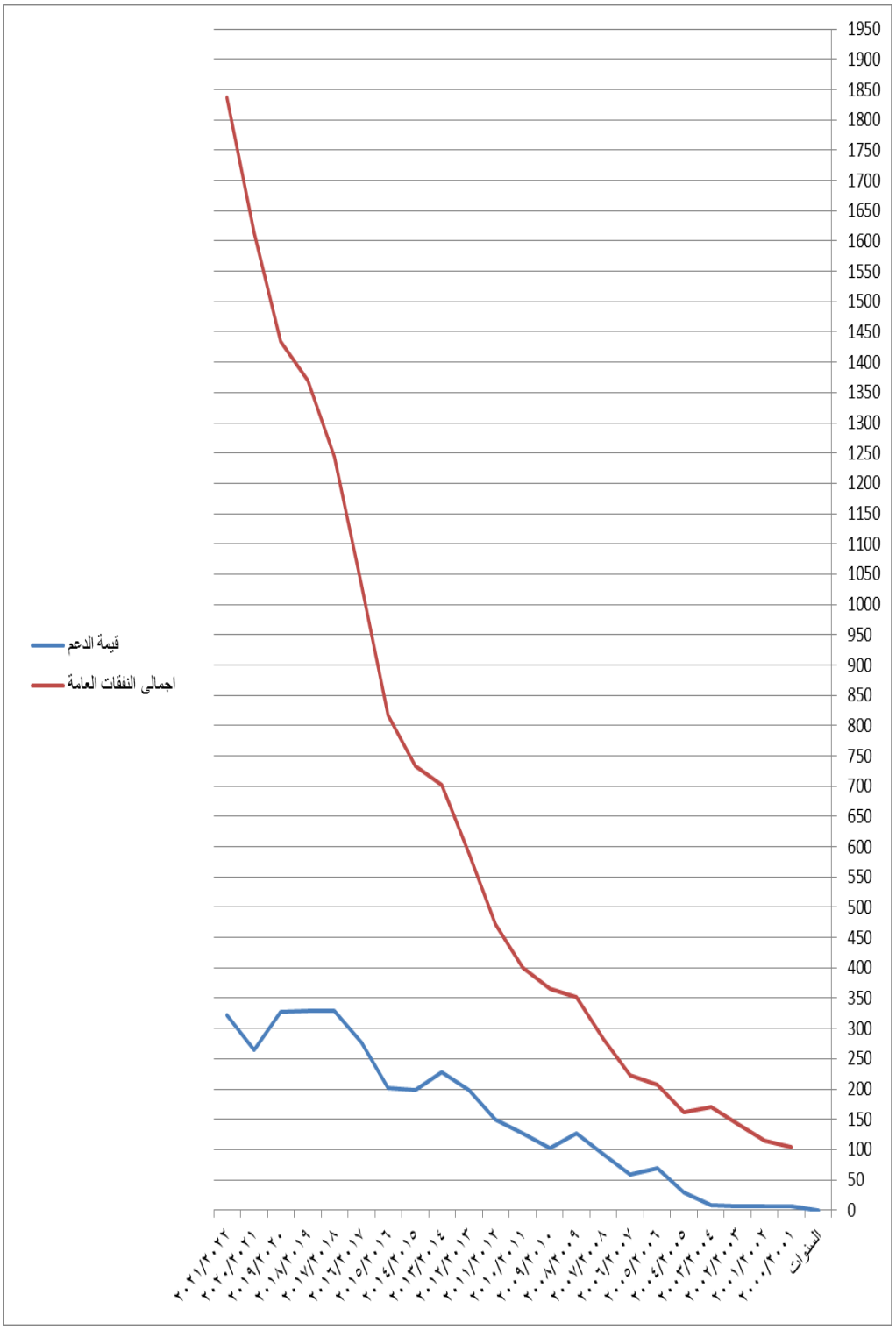

المصدر : الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على الأرقام الواردة فى الجدول السابق رقم (٤)

شكل رقم (٣)

مقدار الدعم وعلاقته بإجمالى النفقات العامة والناتج الإجمالى

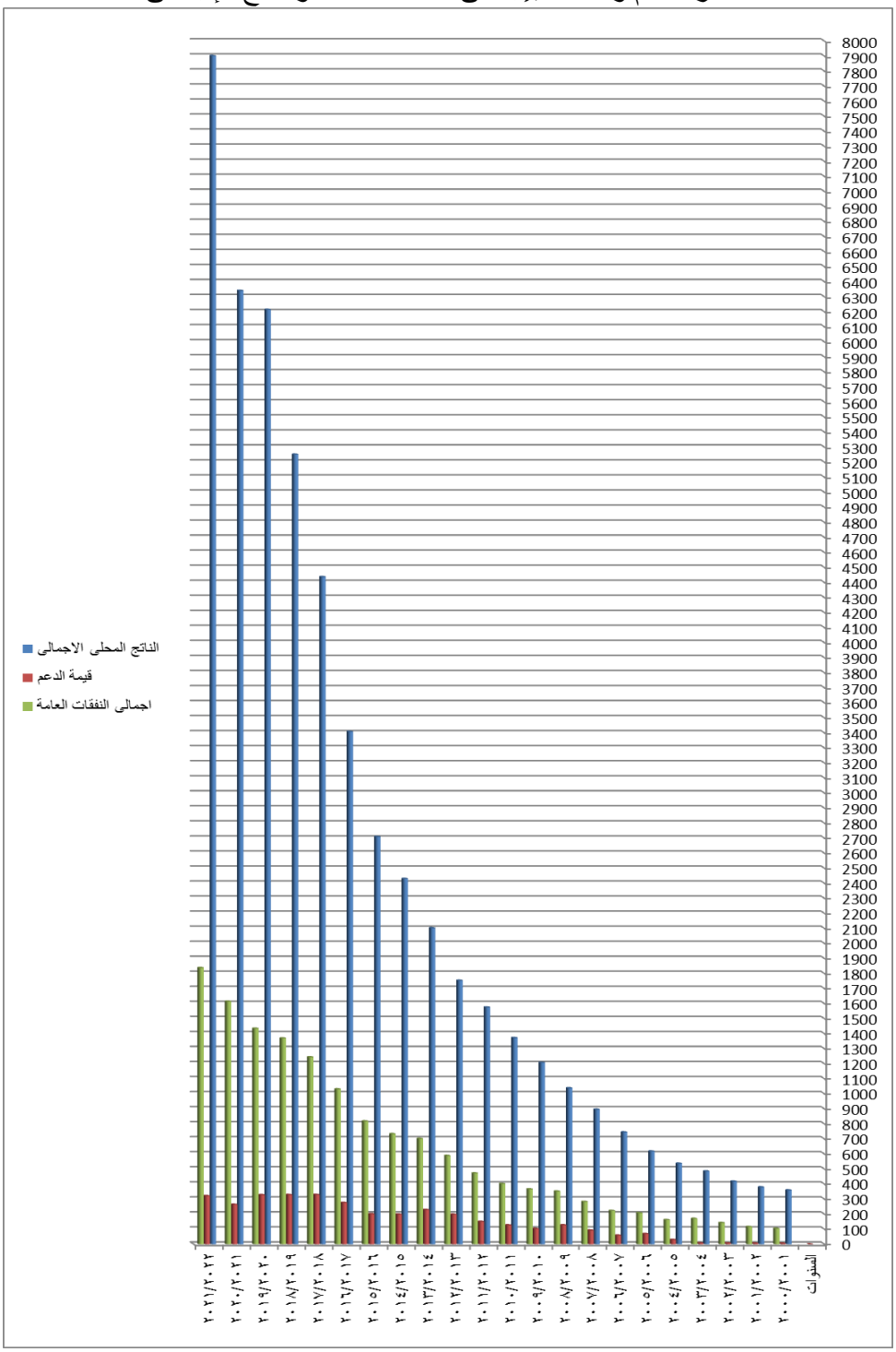

المصدر : الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على الأرقام الواردة فى الجدول السابق رقم (٤)

فالملاحظ استمرار النمو والإرتفاع بين كلا من النفقات العامة والدعم وبصورة غير متفاوتة كثيرا حتى موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ وما بعدها حيث أصبحت الزيادة فى النفقات العامة أكثر بكثير من حجم الزيادة فى الدعم بل وصلت فى الموازنات الأخيرة إلى ثبات حجم الدعم وانخفاضه بصورة طفيفة فى الوقت الذى ارتفعت فيه النفقات العامة بصورة كبيرة ، وهو ما يشير بصورة أولية إلى ضرورة الأخذ فى الإعتبار مجمل بنود النفقات العامة عند تحليل سبب عجز الموازنة العامة وعدم الربط بصورة مباشرة بين كل زيادة فى الدعم وكل زيادة فى عجز الموازنة العامة .

الثانية : أسلوب تمويل عجز الموازنة المصرية : تمويل العجز عن طريق الاقتراض أو إصدار البنكنوت (الإصدار النقدى) هذا الإجراء يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج ، وهو ما يؤدى إلى زيادة في الطلب مع ثبات العرض فيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب ناحية اليمين وهو ما يؤدي بدوره إلى إرتفاع الأسعار، وذلك عكس الحال اذا كان تمويل الدعم عن طريق الضرائب ، فانه يضيف قوة شرائية من جانب بعض الأفراد وإن كان يسحب وبنفس القدر من القوة الشرائية من جانب الأفراد الممولين أو الخاضعين للضريبة ، ويتوقف حجم الأثر التضخمي في هذه الحالة على الميل للإستهلاك والإستثمار لدى كل من متلقى الدعم ودافع الضريبة ، فإذا كان تمويل الدعم يتم عن طريق فرض ضرائب على فئات ذات ميل عال للإستهلاك كان الأثر التضخمى لهذا التمويل ضعيفا، فإذا تم تمويل الدعم عن طريق الإصدار النقدي أو الضرائب المباشرة فإنه يؤدي إلى زيادة نسبة التضخم ، لأنه يزيد من القوة الشرائية لدى فئة الميل الكلي للإستهلاك لديها مرتفع ، خاصة إذا لم يقابل هذا الدعم زيادة في الإنتاج لكن المعلوم أن زيادة بند النفقات عن الإيرادات يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة ، وبذلك نستطيع أن نقرر أن الدعم أحد أسباب عجز الموازنة العامة ، ولكن لا يجوز القاء اللوم على الدعم وحده في عجز الموازنة العامة دون النظر إلى الطريقة التى لجأت إليها الحكومة في تمويله، وكذلك إلى بنود الإنفاق الأخرى . [٣٥]

وقد لجأت مصرعلى سبيل المثال إلى عدة وسائل لمواجهة العجز في موازنتها وهي: [٣٦]

١-المدخرات الحقيقية المتولدة في القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى وأهمها قطاع التأمينات الاجتماعية ، مع ملاحظة أن ذلك ترتب عليه إنخفاض معدلات الادخار والاستثمار على المستوى القومي .

٢- الاعتماد على الاقتراض من المصارف الوطنية وما يترتب عليه من زيادة الأعباء سواء

([٣٥]) د. السيد حسين صيام ، سياسة دعم الاسعار، مرجع سابق ص ٢٦١

- د. حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، دار الشروق ١٩٩٩م مكتبة الاسرة ص ٨٦ ،٨٧

([٣٦]) د. السيد حسين صيام ، المرجع السابق ص ١٢٩ - ١٣٤

لسداد القروض بل وفوائد القروض أيضاً.

٣-الاقتراض الخارجي وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء والديون الخارجية .

٤-الإصدار النقدي الجديد ، إذن فعجز الموازنة يرجع إلى أسباب كثيرة من بينها الدعم ، ومنها أيضا زيادة الواردات عن الصادرات خاصة إذا كانت النسبة الأكبر من الواردات هي سلع رأسمالية أو معدات لازمة لعملية التنمية ، أو معدات ومستلزمات الحرب في أوقات الأزمات والحروب ، كما حدث في مصرخلال فترة المواجهة مع العدو الصهيونى قبل نكسة يونيو عام ١٩٦٧ م حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣وهذا يؤدي أيضا إلى زيادة عجز الموازنة العامة .

الجدول(٥) العلاقة بين التغير في مخصصات الدعم والتغير في عجز الموازنة العامة للدولة

البيان السنوات	حجم الدعم	نسبة التغير فى حجم الدعم	عجز الموازنة	نسبة تغير عجز الموازنة
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨	% ١٩,٤	٣١,٦	%١٦٨,٩٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٩,٧٠	%٢٧١,٢٥	٥٩,٣٧	%١٦٨,٩٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٨,٨٩	%١٣١,٩٥	٤٩,٥٦	%١٦,٥ -
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨,٤٤	%١٥,١٨-	٥٤,٦٩	%١٠,٣

٢٠٠٨/٢٠	٩٢,٣٧	%٥٨,٠٥	٦١,١٢	%١١,٨
٢٠٠٩/٢٠	١٢٧,٠٣	%٣٧,٥٢	٧١,٨	%١٧,٥
٢٠١٠/٢٠	١٠٢,٩٧	%١٨,٧٤-	٩٨,٦٩	%٣٧,٤
٢٠١١/٢٠	١٢٦,١	%٥٠,٩٤	١٣٤,٠٧	%٣٥,٨٤
٢٠١٢/٢٠	١٤٩,٦	%١٨,٦٣	١٦٦,٧١	%٢٣,٨٩
٢٠١٣/٢٠	١٩٧,٦	%٣٢,٠٨	٢٣٩,٧١	%٤٣,٧٨
٢٠١٤/٢٠	٢٢٨,٥٨	%١٥,٦٧	٢٥٥,٤	%٦,٥٤
٢٠١٥/٢٠	١٩٨,٤٧	%١٣,٢٧ -	٢٧٩,٤	%٩,٣٩
٢٠١٦/٢٠	٢٠١	%١,٢٧	٣٣٩,٣	%٢١,٤٣
٢٠١٧/٢٠	٢٧٦	%٣٧,٣١	٣٧٩,٦	%١١,٨٧
٢٠١٨/٢٠	٣٢٩,٠٨	%١٩,٢٣	٤٣٢,٧	%١٣,٩٨
٢٠١٩/٢٠	٣٢٨,٢٩	%٣٣,٣٤	٤٣٨,٨	%١٣,٩٨
٢٠٢٠/٢٠	٣٢٧,٦٩	%٠,١٨ -	٤٤٥,٨	%١,٦
٢٠٢١/٢٠	٢٦٣,٨٨	%١٩,٤٧-	٤٧٢,٣٥	%٥,٩٥
٢٠٢٢/٢٠	٣٢١,٣٠	%٢١,٧٥	٤٧٥,٥١	%٠,٦٧

المصدر: قام الباحث بجمع بيانات الجدول من الموازنة العامة لمصر سنوات مختلفة من ٢٠٠٣م حتى٢٠٢٢م – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ، سنوات مختلفة ، **النسب من اعداد الباحث** .

شكل رقم (٤)

شكل بيانى يوضح تطور حجم الدعم وتطور عجز الموازنة العامة

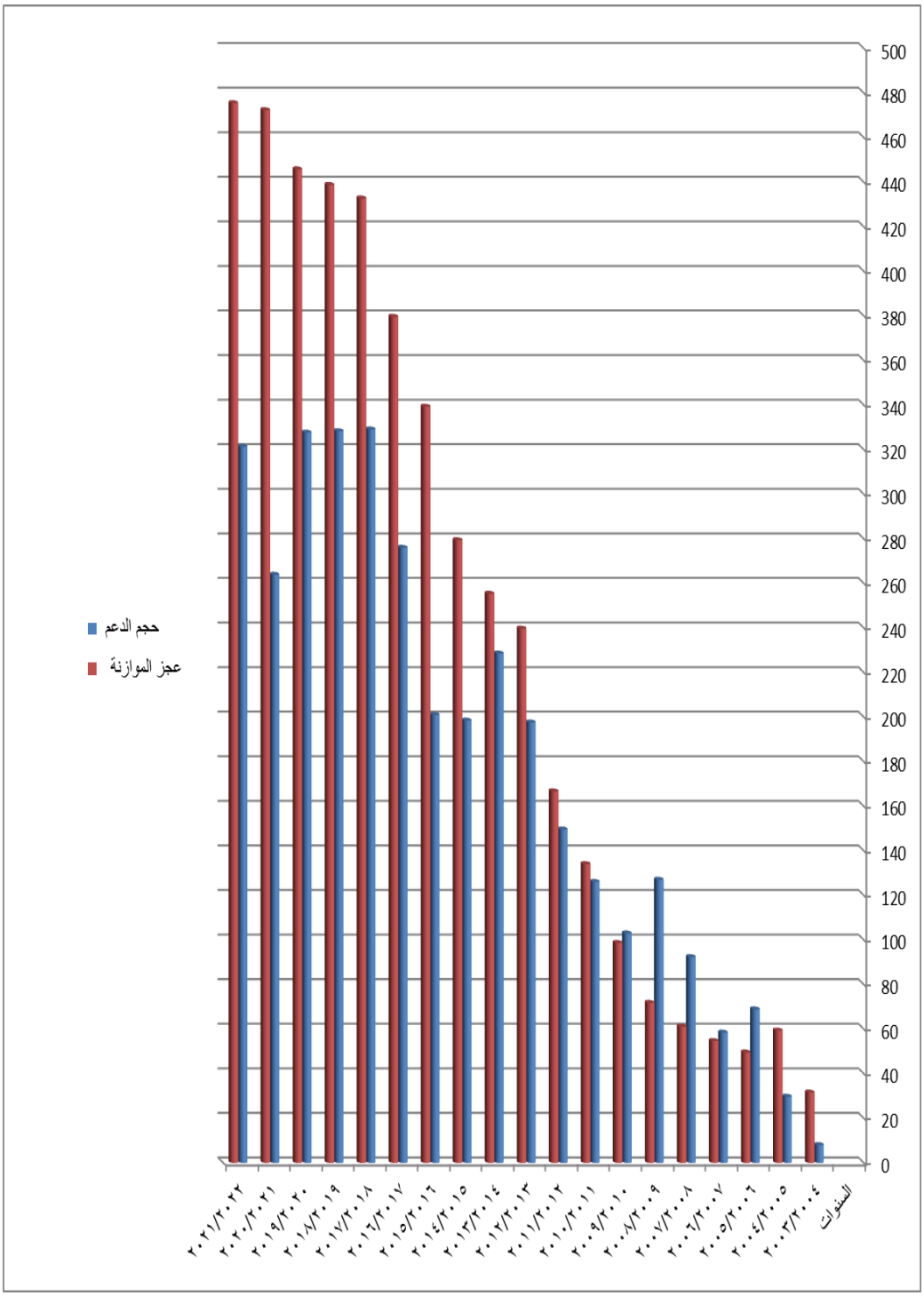

المصدر: الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على الأرقام الواردة فى الجدول السابق رقم(٥)

شكل رقم (٥)

نسب التغير في مخصصات الدعم ونسب التغير في عجز الموازنة العامة للدولة

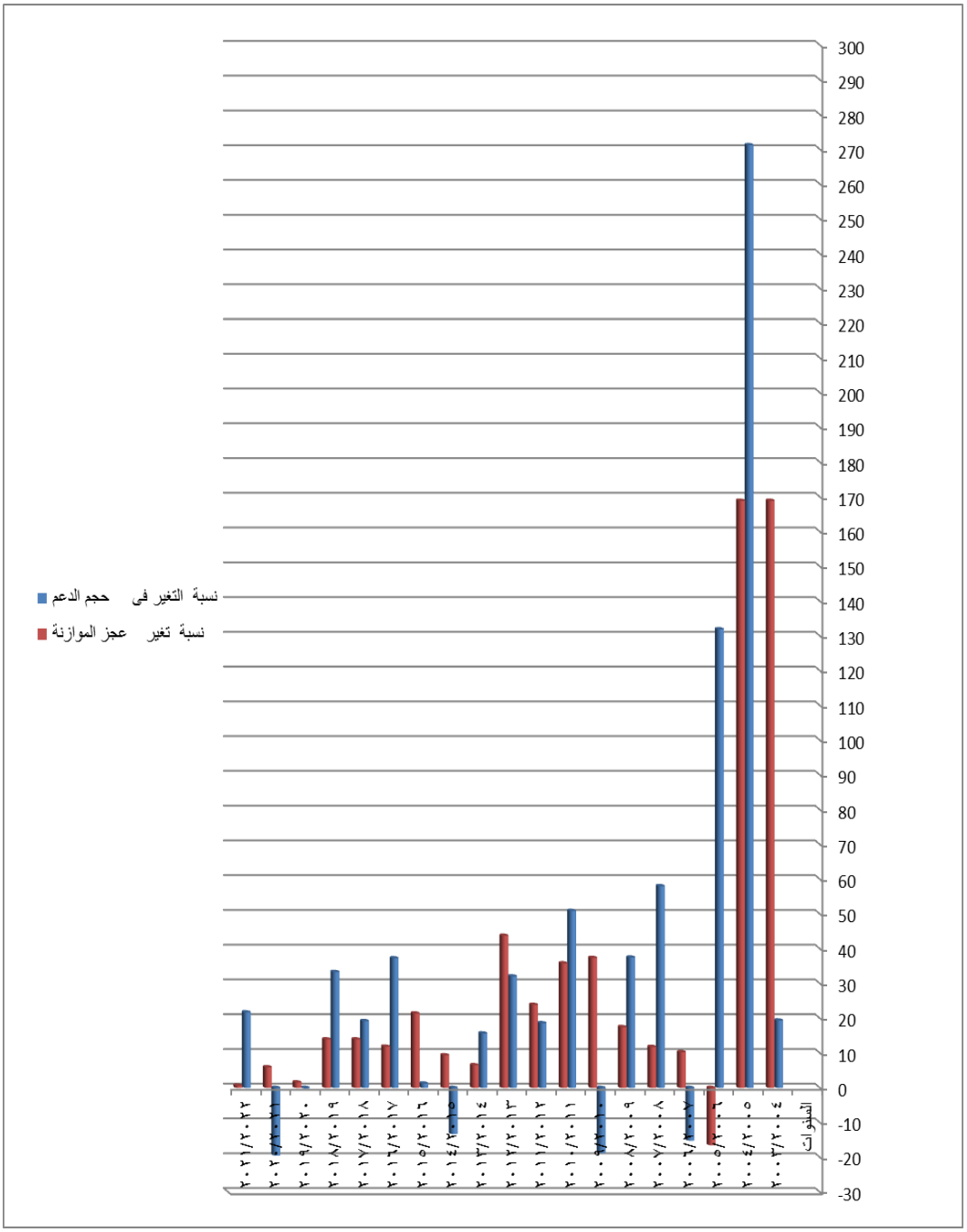

المصدر: الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على الأرقام الواردة فى الجدول السابق رقم (٥)

وبتحليل الجدول رقم (٥) والشكلين رقم (٤) و (٥) يمكن تتبع تطور حجم الدعم وتطور عجز الموازنة يتضح لنا :-

أ-أن حجم الدعم بلغ ٨ مليار عام٢٠٠٣/٢٠٠٤ وكان عجز الموازنة العامة مقداره ٣١،٦مليار جنيه ، ثم ارتفع حجم الدعم إلى ١٥،٦ مليار جنيه وبنسبة تغير٩٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م ، وارتفع أيضا عجز الموازنة فوصل في نفس العام إلى ٥٩،٣٧ مليار بنسبة تغير في عجز الموازنة ٨٧،٨٧% ، أى أن نسبة التغير في مخصصات الدعم كانت أكبر من نسبة التغير في عجز الموازنة العامة بما يعادل ٧،١٣% (علاقة طردية موجبة) لكنها غير متكافأة .

ب-كما إرتفعت مخصصات الدعم فوصلت ٥٢،٦ مليار جنيه بنسبة تغير ٢٣٧،١٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وعلى العكس إنخفض عجز الموازنة العامة إلى ٤٩،٥٦ وبنسبة تغير بالإنخفاض أى (بالسالب) ١٦،٥ % (علاقة عكسية).

ج- وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م كانت مخصصات الدعم ٩٣،٨٦مليار جنيه وانخفضت إلى ٨٣،٨٨ مليار بنسبة تغير بالنقصان (أى بالسالب) ١٠،٧% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ م وعلى العكس إرتفع عجز الموازنة من ٧١،٨مليار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٩٨،٦٩مليار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠وبنسبة تغير بالزيادة ٣٧،٤% (علاقة عكسية).

د-كما بلغت مخصصات الدعم عام ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٢٨،٥٨ مليار وبلغ عجز الموازنة العامة ٢٥٥،٤مليار ثم انخفض حجم الدعم ١٩٨،٤٧مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة تغير بالسالب (بالنقصان) ١٣،١٧% ، وفى نفس الوقت ارتفع عجز الموازنة ليصل إلى ٢٧٩،٤مليار جنيه وبنسبة تغير بالزيادة بلغت ٩،٣٩% أى أنه على الرغم من إنخفاض مخصصات الدعم بنسبة ١٣،١٧% إرتفع عجز الموازنة العامة بنسبة ٩،٣٩% (علاقة عكسية) .

ه-إنخفضت مخصصات الدعم من ٣٢٨،٢٩مليار عام ٢٠١٨/٢٠١٩م إلى ٣٢٧،٦٩عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م بنسبة تغير بالسالب ٠،١٨% ، وفى نفس الوقت إرتفع عجز الموازنة العامة من ٤٣٨،٨مليار جنيه إلى ٤٤٥،٨ مليار جنيه فى نفس العام بنسبة تغير بالزيادة ١،٦% (علاقة عكسية)

من خلال متابعة تطور حجم الدعم وتطور عجز الموازنة يتبين لنا :

١- أن هناك علاقة بين تطور مخصصات الدعم وبين تطور عجز الموازنة العامة أحيانا تكون هذه العلاقة طردية موجبة أى كلما إرتفعت مخصصات الدعم كلما إرتفع عجز الموازنة العامة ، وأحيانا تكون العلاقة بينهما عكسية أى كلما إرتفع حجم مخصصات الدعم كلما

إنخفض عجز الموازنة ، والعكس صحيح أيضا ، أى كلما انخفض حجم الدعم ارتفع عجز الموازنة العامة .

جدول رقم (٦) نسبة الدعم الى جملة الانفاق العام

البيان السنوات	قيمة الدعم (مليارجنيه)	نسبة الدعم/ الإنفاق العام (%)	إجمالى النفقات العامة
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥,٨	٥,٥٨	١٠٣,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦,١	٥,٢٨	١١٥,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٧	٤,٧٢	١٤١,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨	٤,٧	١٦٩,٩٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٩,٧	١٨,٣٧	١٦١,٦١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٨,٨٩	٣٣,١٥	٢٠٧,٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨,٤٤	٢٦,٣٢	٢٢٢,٠٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٢,٣٧	٣٢,٧٢	٢٨٢,٢٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٧,٠٣	٣٦,١٣	٣٥١,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٢,٩٧	٢٨,١٣	٣٦٥,٩٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٦,٦٢	٣١,٥٦٥	٤٠١,١٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٩,٦٤	٣١,٧٠٥	٤٧١,٩١
٢٠١٣/٢٠١٢	١٩٧,٦	٣٣,٥٩	٥٨٨,١٨
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٢٨,٥٨	٤٠,٤٧	٧٠١,٥١
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٨	٢٧,٠٩	٧٣٣,٣٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١	٢٤,٥٧	٨١٧,٨٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٧٦	٢٦,٧٧	١٠٣١
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٩,٠٨	٢٦,٤٥	١٢٤٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٢٨,٢٩	٢٣,٠٥	١٣٦٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٢٧,٦٩	١٦,٥٦	١٤٣٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٦٣,٨٨	١٦,٣٤	١٦١٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٢١,٣٠	١٧,٤٨	١٨٣٧,٧

المصدر: بيانات الجدول تم جمعها بواسطة الباحث من خلال الاعتماد على الموازنة العامة لمصر ، سنوات ٢٠٠٠-٢٠٢٢م – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ، سنوات ٢٠٠٠-٢٠٢٢م ، **النسب من اعداد الباحث.**

شكل رقم (٦)

نسبة الدعم الى جملة لإنفاق العام

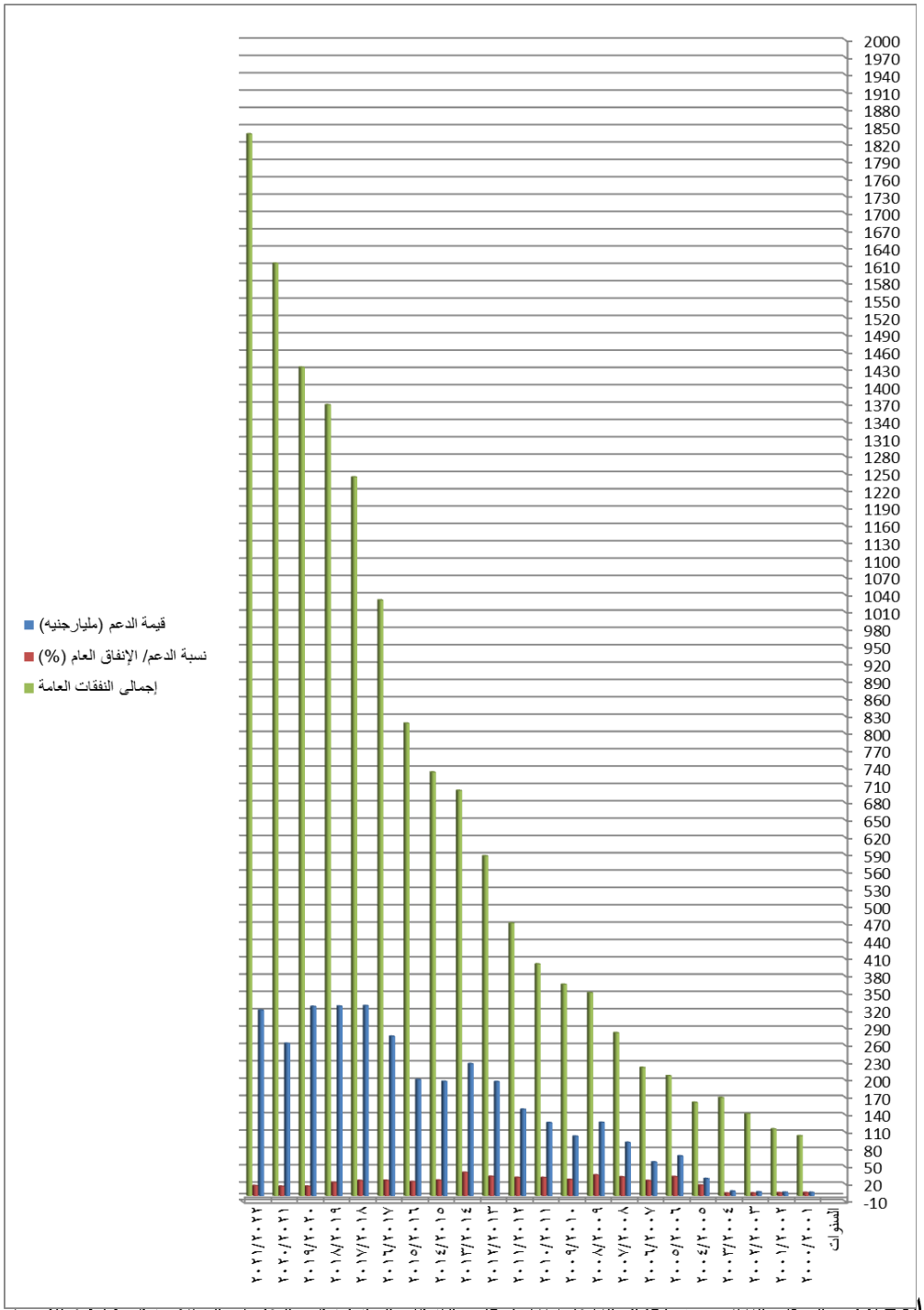

المصدر: الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على الارقام الواردة فى الجدول السابق رقم (١) والتى تم جمعها بواسطة الباحث من خلال الاعتماد على الموازنة العامة لمصر ، سنوات ٢٠٠٠-٢٠٢٢م – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ، سنوات ٢٠٠٠-٢٠٢٢م ، **النسب من اعداد الباحث**

٢- كما يمكن متابعة تطور حجم الدعم وعلاقته بالنفقات العامة من خلال أرقام الجدول رقم (٦) وكذلك من خلال الرسم البيانى رقم (٥) الذى يوضح مقدار الدعم ومقدار التغير فيه ونسبة

الدعم إلى إجمالى النفقات العامة ، يتضح لنا أنه فى الوقت الذى كان مقدار الدعم حوالى ٢٩،٧ مليار جنيه وبنسبة ١٨،٣٧% من جملة النفقات العامة التى بلغت ١٦١،٦١مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م ، فقد ارتفع إلى ١٢٧،٠٣ مليار وبنسبة ٣٦،١٣% من جملة النفقات العامة التى بلغت ٣٥١،٥ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩وهذا يشير إلى أن الزيادة فى الدعم خلال هذه الفترة زيادة حقيقية نسبة إلى جملة النفقات العامة ، بتجاهل العوامل الأخرى ، إلا أنه من الملاحظ أن هذه الحقيقة انعكست فى الموازنات التالية فمثلا فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ إرتفع مقدار الدعم ليصل إلى ٣٢٨،٢٩مليار جنيه إلا أنه فى الوقت نفسه كانت نسبته ٢٣،٠٥% من جملة النفقات العامة التى ارتفعت بصورة كبيرة لتصل إلى ١٤٢٤ مليار جنيه ، بل وانخفض مقدار الدعم بصورة طفيفة ليصل إلى ٣٢٧،٦٩ مليار جنيه وانخفضت نسبته إلى ١٦،٥٦% من النفقات العامة التى ارتفعت بصورة أكبر حيث بلغت ١٩٧٨ مليار، وهو ما يؤكد حقيقة أن الدعم وإن كان يساهم فى عجز الموازنة كأحد بنود النفقات العامة إلا أنه ليس هو الفاعل الأساسى أو الرئيس فى تحقيق ذلك العجز لوجود الكثير من بنود النفقات العامة الأخرى لابد من ادخالها فى المعادلة عند بحث مسئولية الدعم أو أى بند من بنود النفقات العامة عن عجز الموازنة العامة .

وبذلك فقد توصلت الدراسة إلى :

١- وجود علاقة طردية موجبة بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة فى بعض السنوات .

٢- وجود علاقة عكسية أيضاً بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة فى بعض السنوات الأخرى .

٣-إن زيادة مخصصات الدعم ليست هي السبب الوحيد في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، وإنما تتضافر معها عدة عوامل تسببت فى زيادة عجز الموازنة العامة كما سبق الكلام عنها فى أسباب عجز الموازنة المصرية فى المطلب الأول ، منها زيادة مخصصات بنود الإنفاق الأخرى وارتفاع الأسعار العالمية خاصة السلع الغذائية والتضخم ، إضافة إلى إنخفاض حجم الإيرادات والتى لم تستطيع أن تجابه زيادة النفقات ، وهو ما يبرهن ويؤكد أن الدعم ليس هو السبب الوحيد لعجز الموازنة بل هو أحد بنود النفقات العامة والتى لابد وأن يكون لها كلها تأثير على عجز الموازنة فلا يتحمل الدعم عبء العجز بمفرده .

وبذلك نستطيع أن نؤكد حقيقة هامة وهى : أن الدعم ليس هو السبب الوحيد لعجز الموازنة كما يدعي البعض ، وإن كان يساهم بجزء فى هذا العجز ، وهو عكس الفرض الأول من الدراسة ، والتى تعتبر أن الدعم هو سبب عجز الموازنة العامة ، وبذلك فإن التخلص منه وإن

كان يؤدى إلى تخفيض عجز الموازنة (بصفته أحد بنود النفقات العامة) لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى التخلص من عجزها كلية، وهذا ما يدعونا الى التساؤل عن الهدف الحقيقى من وراء تحميل الدعم المسئولية الكاملة عن عجز الموازنة والسعى المتواصل والسريع من جانب الحكومة والمانحيين الدوليين (صندوق النقد والبنك الدوليين) إلى تخفيض الدعم بل والتخلص منه باعتباره المعوق الرئيسى للتنمية ولعملية الإصلاح.

المطلب الثالث

علاقة الدعم بميزان المدفوعات (الصادرات والواردات)

للدعم أثره على ميزان المدفوعات ، لكن السؤال الذى نبحث له عن اجابة من خلال بحثنا في هذا المطلب هو: ما هو أثر الدعم سواء بالسلب أو بالإيجاب على ميزان المدفوعات؟ وما هو حجم أو مقدار هذا الأثر؟ والذى يؤثر بدوره على الموازنة العامة حيث هو جزء منها ، وبذلك هل نستطيع أن نقول أن للدعم دور رئيس في إختلال ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجارى أم لا ؟

يمكن لنا أن نتبين أثر الدعم على الميزان التجارى للدولة إذا تتبعنا أثر دعم سلعة ما أو نشاط ما في عدة نواحي منها أثر الدعم على إستهلاك هذه السلعة وخاصة إذا كانت هذه السلعة من السلع المستوردة ، أثر الدعم على تشجيع إنتاج سلعة ما وخاصة إذا كانت هذه السلعة للتصدير [٣٧] ، وسوف نتخذ من الخبز مثالا كما يلى :

١-إن دعم سلعة أساسية مثل رغيف الخبز دعما عينيا قد أدى إلى زيادة الإستهلاك منه ليس لكثرة إستهلاكه بإستخدامه في الطعام فقط بل لإستخداماته الأخرى كعلف للحيوان وهو ما أدى بدوره إلى زيادة الحاجة إلى كميات كبيرة من القمح ، وزيادة الاعتماد على الخارج خاصة في ظل عدم إمكانية زيادة الإنتاج من القمح ، نظرا لعدم زيادة الرقعة الزراعية أو وفرة المياه اللازمة للزراعة ، بالإضافة إلى معاكسة زيادة زراعة محصول القمح مع زراعة محصول القطن الذى لا يقل أهمية فهو يمثل قدرا كبيرا من قيمة الصادرات المصرية ولفترة طويلة ، بالإضافة إلى

استخدام مساحات كبيرة من الأرض الزراعية في زراعة علف الحيوانات بدلا من القمح [٣٨].

٢-إن اتباع سياسة التسعير الجبرى للحاصلات الزراعية وبصورة مجحفة لصالح المستهلك أدى إلى إجحاف حقوق المزارعين ، والتأثير الضار لهذه السياسات على حوافز الإنتاج

([٣٧]) د. محمود أحمد محمود أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٩ ص ١٣٧

([٣٨]) د. أسماء محمد محمد عطية ، مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها ، رسالة دكتوراة ، كلية الإقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٢٨ ـــــــــ ٣١

الزراعي مما ترتب عليه انخفاض في الإنتاج نتيجة قلة المساحة المنزرعة بالقمح ، بل وإلى استخدام المزارعين لسلالات من القمح عالية إنتاج التبن قليلة إنتاج القمح (لإستخدامه كعلف لحيواناتهم) خاصة في ظل سياسة التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية ، أدى ذلك إلى نقص الإنتاج من القمح مع زيادة الإستهلاك بسبب الزيادة السكانية ورخص رغيف الخبز نتيجة الدعم فأدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الخارج بإستيراد القمح فكان له أكبر الأثر على عجز الميزان التجارى ، وإن كان في الفترة الأخيرة وبعد أن أصبح توريد القمح ليس إجباريا ، زادت المساحة المنزرعة بمحصول القمح على حساب القطن وبنجر السكر والبرسيم (العلف الرئيسى للماشية) ، أدى ذلك إلى زيادة إنتاج القمح لكنه لم يوازن الزيادة في الإستهلاك نظرا للزيادة السكانية الكبيرة ، بالإضافة إلى استحدام الخبز كما قلنا كعلف للماشية والطيور بسبب إرتفاع أسعار علف الحيوان.

٣- يؤدي دعم سلعة ما إلى زيادة إستهلاكها وزيادة الطلب عليها ونقص المعروض منها مما يجبر الدولـــــة على زيادة الإستيراد لســـــد العجز في المعروض من هذه السلعـــــة ، فتزداد الواردات ويزداد عجز الميزان التجارى نتيجة لذلك ، خاصة في ظل عدم وجود قيود على الواردات ، وعدم إتباع نظام الحصص لتحديد وتنظيم الكميات المستهلكة من هذه السلعة. (٣٩)

٤-أدى زيادة الإستهلاك مع ثبات الإنتاج إلى زيادة الإستيراد فأدى إلى عجز فى الميزان التجارى والإستدانة من الخارج مما يؤدى إلى تدهور الموازنة العامة في المستقبل بسبب سداد هذه القروض وفوائدها ، ولو أخذنا القمح على سبيل المثال ودعم رغيف الخبز ورأينا كيف أدى الدعم العينى لرغيف الخبز بدون أى ضوابط أو رقابة إلى زيادة الإستهلاك ، ثم زيادة الواردات من القمح ، ثم النتيجة النهائية وهى إختلال ميزان المدفوعات نظرا لثبات إن لم يكن إنخفاض حجم الصادرات والتى لم تستطع أن تجابه الزيادة فى حجم الواردات خاصة السلع الغذائية.

دعم الخبز كمثال لأثر الدعم على الميزان التجارى (٤٠)

شمل دعم الغذاء الدعم الموجه للخبز والدقيق وكذلك دعم السلع التموينية، ومر دعم الخبز بثلاث مراحل كما يلى :-

(٣٩) د. محمود أحمد محمود أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٩ ص ١٣٨

(٤٠) د. أسماء محمد محمد عطية ، مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها ، رسالة دكتوراة ، كلية الإقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٢٩ ـــــــــ ٣٢

الفترة الأولى: ١٩٤٥ ـــ ١٩٧٥م حيث بدأ نظام دعم الغذاء فى مصر منذ عام ١٩٤٥ نتيجة لأزمة الغذاء جراء الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة الفقراء وغير الفقراء وكان الهدف

الرئيسى هو مد جميع المصريين بالسلع الغذائية بأسعار منخفضة نسبيا بسبب التضخم وعدم توفر السلع الغذائية بشكل منتظم وكان نظام الدعم يغطى السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية ولقد تم توزيعها عن طريق البطاقات التموينية كان دعم الخبز البلدى فيها قبل بدأ العمل بسياسة تحرير القطاع الزراعى أى في ظل التوريد الإجبارى للحاصلات الزراعية .

الفترة الثانية : ١٩٨٧ـــ ١٩٩٤م وهى التى شهدت بدأ العمل بسياسة تحرير القطاع الزراعى عام ١٩٨٧ فقد كان اهم معالمها الغاء نظام التوريد الإجبارى والتسعير الحكومى وقد كانت هذه السياسة فى صالح القمح حيث زادت مساحته نتيجة ارتفاع اسعاره بعد الغاء الدعم على مستلزمات انتاج القمح وتحريره من التوريد الإجبارى كما شهدت الفترة الثانية إدخال زراعة القمح فى الأراضي الصحراوية وبعض أراضي الإستصلاح الجديدة وذلك عام ١٩٩٠.

الفترة الثالثة : ١٩٩٥ ـــ ٢٠١١م وتبدأ من عام ١٩٩٥ حيث شهدت توقيع مصرعلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن ثم أصبحت مصر أكثر تأثرا بالمتغيرات العالمية .

وبتحليل وتقدير حجم الطلب والعرض من الخبز البلدى المدعم :

_ في عام ١٩٧٧م ونظرا لزيادة النفقات وعجز الموازنة إضطرت الحكومة إلى تخفيض الإنفاق على دعم الغذاء نظرا للأهمية القصوى لبقية البنود التي لم يسمح بالمساس بها خاصة بند خدمة الدين الذى بلغ نحو ٢،٥ مليار دولار إلا ان أحداث الشغب التى حدثت كرد فعل مباشر لهذه القرارات أدت إلى تراجع الحكومة عن قراراتها ، بل وزيادة عدد السلع الغذائية المدعمة الى ٢٠

سلعة فى عام ١٩٨٠ ووصل عدد السكان المنتفعين بالدعم الى حوالى ٩٠% من السكان . [١]

وفى منتصف التسعينات من القرن العشرين تراجعت نسبة المنتفعين بالدعم الحكومى إلى ٨٠% من السكان ، إلى جانب تقليص عدد السلع الغذائية المدعومة من جانب الدولة إلى أربع سلع وهى : الخبز ودقيق القمح والسكر والزيت ، حيث ظل الخبز والقمح متاحين لجميع المواطنين وفق برنامج الدعم الحكومي العام وظل الزيت والسكر يوزعان من خلال نظام بطاقات التموين وقد مثل الإنفاق على تلك السلع الأربع عام ١٩٩٥ حوالي ٥،٥% من الإنفاق الحكومي و١،٩% من إجمالي الإستهلاك الخاص وقد إستحوذ الخبز والدقيق على نسبة ٦٠%

(١) د. أسماء محمد محمد عطية ، المرجع السابق ، ص ٣٢
– عبدالوكيل ابراهيم محمد وآخرين ، التجارة الخارجية لمحصول القمح فى مصر ، بحث مقدم فى كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ٢٠١٦ ص٢٧٩

من الفاتورة السنوية للدعم الغذائي فى مصر والتي لم تتعد٩٠٠ مليون جنيه مقارنة بنحو ٢،٩ مليار جنيه

مع بداية الثمانينيات [1]

جدول رقم (٧)

تطور دعم الخبز البلدي ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٩/٢٠٢٠م

البيان العام	دعم رغيف الخبز (بالمليار جنيه)	التغيير النسبى (%)	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (بالمليارجنيه)	نسبة دعم الخبز من اجمالى الدعم (%)	الكميات المستوردة من القمح/ مليون طن	قيمة واردات القمح / مليار جنيه	تطور عجز الميزان التجارى
١٩٩٩/٢٠٠٠	١,٥٤٦	١٠,٠٠	٥,٠٢	٣٠,٨	٤,١٠٢	١,٩٩	–
٢٠٠٠/٢٠٠١	١,٩٠١	٢٣,٠	٤,٩٣	٣٨,٦	٤,٣٠٢	٢,١٢	٣٤
٢٠٠١/٢٠٠٢	٢,٢٦٧	١٩,٣	٥,٩٤٩	٣٨,١	٢,٨١٨	١,٧١	٣٥,٣
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣,٠٢٥	٣٣,٤	٦,٩٣٧	٤٣,٦	٤,٥٣٠	٣,٠١	٢٨,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥,٧٧٦	٩٠,٩	١٠,٣٤٧	٥٣,٩	٣,٣٩٩	٣,٠٧	٣٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧,١٣٤	٢٣,٥	٢٩,٧٠	٢٤,٧١	٤,٢٨٦	٤,٤٣	٥٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٧,٥١٥	٥,٢٧	٦٨,٨٩	١٠,٩٥	٥,٦٣٢	٥,٣٠	٣٩
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨,٠٠	٦,٤٥	٥٨,٤٤	١٣,٦٨	٥,٨١٠	٥,٥٣	٦١,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١١,٠٠	٣٧,٥	٩٢,٣٧١	١١,٩	٥,٩٠٠	٨,٨٢	١٤٤,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦,٢	٤٧,٣	١٢٧,٠٣٣	١٢,٧٥	٥,٢٠٥	١١,٥١	١١٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠,٣٠٦	-٣٦,٤	١٠٢,٩٧	١٠,٨	٤,٠١٢	٨,٧٦	١٤٥,٥
٢٠١٠/٢٠١١	١٠,٥٣٥	٢,٢	١٢٦,٦٢	٩,٠٨	٩,٧٠٦	١٢,٢٥	١٨٣
٢٠١١/٢٠١٢	١٠,٨٢٠	٢,٧	١٤٩,٦٤	٧,٢٣	٩,٨٠٠	١٩,٠٨	٢٥٥
٢٠١٢/٢٠١٣	١٦,١٧٤	٤٩,٤٨	١٩٧,٦	٨,٢٠	٦,٤٧١	٢١,٣٢	٢٥٦
٢٠١٣/٢٠١٤	٢١,٣٢٤	٢٨,٣٤	٢٢٨,٥٨	٩,٣٢	٧,٩٧٣	١٨,٣١	٣٢٨
٢٠١٤/٢٠١٥	١٨,٥٤٧	-١٣,٠٢	١٩٨,٤٧	٩,٣٥	٨,١٠٥	٢٢,٨٣	٤٠٠
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠,٦١٣	١١,١٣	٢٠١	١٠,٢٥	٩,٢٢٠	٢٣,٩١	٤٤٧,٣
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٣,٧١٥	١٥,٠٤	٢٧٦	٨,٩٥	٩,٦٥٠	٢٤,٩٦	٣٣٥,٦
٢٠١٨/٢٠١٩	٤٢,٢٥	٦,١٠	٣٢٨,٢٩	١٢,٨٦	–	–	–
٢٠١٩/٢٠٢٠	٥١,١	٢٠,٧١	٣٢٧,٦٩	١٥,٥٦	–	–	–

المصدر:١/البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠ موقع وزارة المالية المصرية

(١) د. أسماء محمد محمد عطية ، مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٥-٣٦

٢/الوضع الراهن لصناعة الخبز فى مصر واقترحات تطويرة وبعض التجارب الدولية مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء ،اغسطس ٢٠٠٨ ،ص٢ .

٣/ مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة الموازنة عن الحساب الختامي ، أعداد مختلفة .

٤/تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن تطور عجز الميزان التجارى فى مصر، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

٥/ وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد مختلفة

شكل رقم (٧)

تطور دعم الخبز البلدي ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٦/٢٠١٧

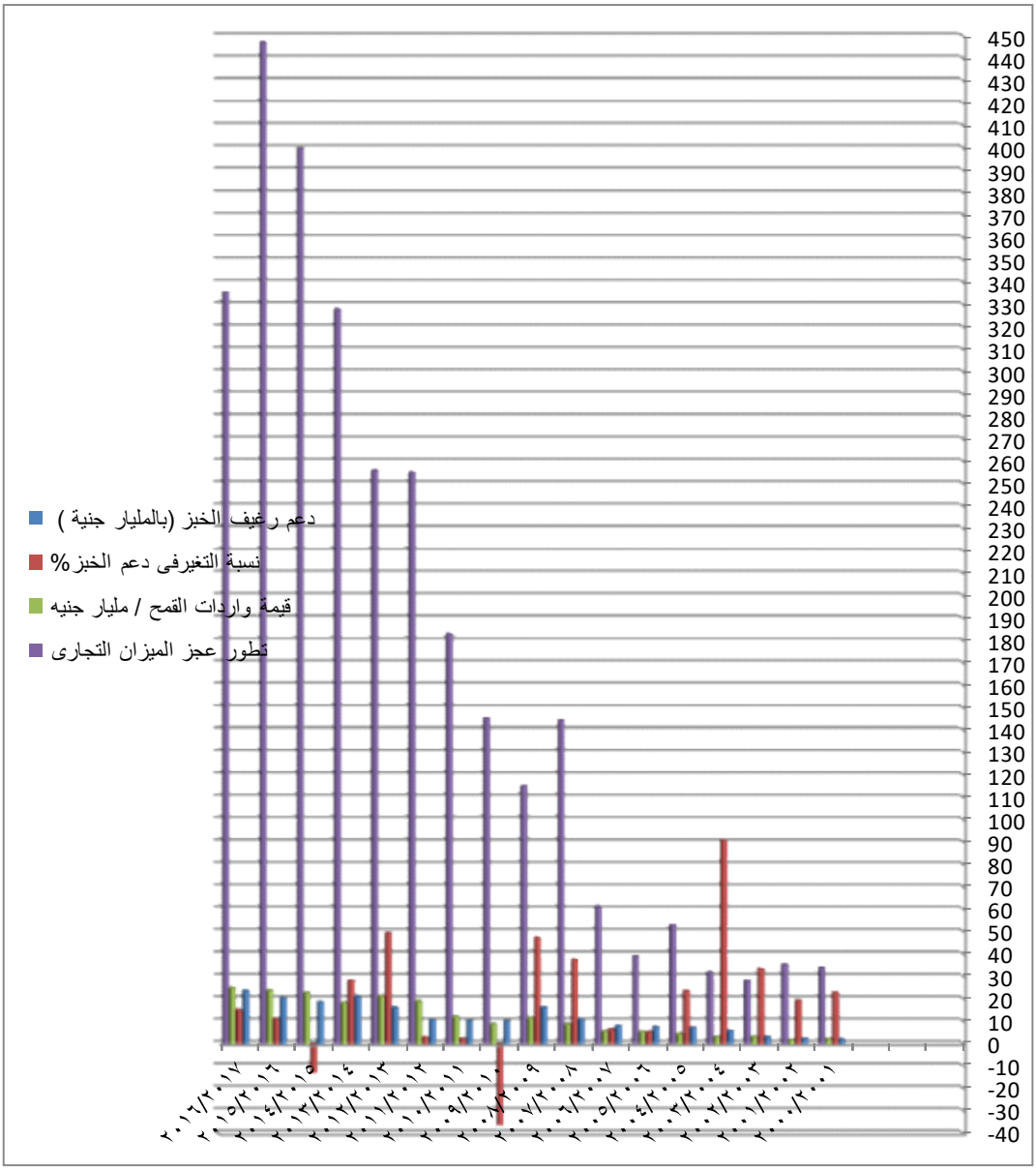

المصدر : الشكل البيانى من اعداد الباحث بناءا على البيانات الواردة فى الجدول رقم (٧)

كما توضح بيانات الجدول السابق أن قيمة دعم الخبز بلغت نحو ٢،٤٢٨ مليار جنيه وبداية من ١٩٩٨/١٩٩٩ ثم واصلت قيمة دعم الخبز الارتفاع المطرد لتبلغ نحو ١٦،٢ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م ثم انخفض دعم الخبز ٢٠٠٩/٢٠١٠ و٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ١٠،٣١ مليار جنيه و ١٠،٥٤ مليار جنيه على التوالي .

وإذا تم حساب نسبة دعم الخبز البلدي إلى إجمالى الدعم الحكومي نجد أنه قد بلغ أعلى نسبة له عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ والتي بلغت ٥٣،٩% حيث بلغت قيمة دعم الخبز البلدي نحو ٥،٧٧٦ مليار جنيه وبلغ إجمالي الدعم الحكومي نحو ١٠،٣٤٧ مليار جنيه ثم إنخفضت تلك النسبة قليلا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ لتصل إلى ٥١،٨% وواصلت نسبة دعم الخبز انخفاضها لتصل إلى ١٣،٨% من إجمالي الدعم البالغ ٥٤،٢٤ مليار جنية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نتيجة لتغير هيكل الموازنة بإدخال دعم المواد البترولية ضمن مخصصات الدعم فى الموازنة العامة للدولة ثم واصلت نسبة دعم الخبز انخفاضها إلى إجمالى الدعم لتصل إلى أدنى نسبة له فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ليبلغ ٩،٠٨% من إجمالى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية البالغ ١١٥،٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٥،١٧ مليار جنيه فى العام المالى٢٠١٠/٢٠٠٩م [١]

وبتحليل الجدول السابق نتبين ما يلى :-

-أن دعم الخبز بلغ ١،٩٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٠م حيث كانت كمية القمح المستوردة ٤،٣ مليون طن بتكلفة اجمالية ٢،١٢ مليار وقد بلغ عجز الميزان التجارى ٣٤ مليار دولار، ثم تضاعف حجم دعم الخبز فوصل الى ٧،٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦م فى الوقت الذى زادت فيه كمية القمح إلى ٥،٦٣ مليون طن بتكلفة إجمالية ٥،٣ مليار جنيه ووصل عجز الميزان التجارى الى ٣٩ مليار دولار ، وبمقارنة هذه الأرقام يتضح لنا أن كل زيادة فى دعم الخبز صاحبها زيادة فى الكميات المستوردة نتيجة زيادة الإستهلاك وهو ما ترتب عليه زيادة فى عجز الميزان التجارى إلا أن نسبة زيادة دعم الخبز كانت٢٩٥,٢٦% بينما كانت نسبة التغير فى عجز الميزان التجارى ١٤,٧٠% وبذلك فعلى الرغم من أن الزيادة فى دعم الخبز أدت إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة استيراد القمح وما ترتب عليها من زيادة عجز الميزان التجارى إلا أن نسبة التغير فى زيادة دعم الخبز لا تتناسب مع نسبة التغير فى عجز الميزان التجارى وهو ما يشير إلى

وجود عوامل أخرى مؤثرة فى زيادة عجز الميزان التجارى غير زيادة دعم الخبز.

-فى عام ٢٠١٢/٢٠١١م زاد الدعم فوصل إلى ١٠،٨٢ مليار جنيه وتضاعفت كمية القمح المستوردة نتيجة الزيادة المطردة فى استهلاك الخبز وعدم زيادة الإنتاج المحلى لمواكبة الزيادة فى الإستهلاك مما رفع كمية القمح المستوردة الى الضعف فوصلت الى ٩،٨ مليون طن بتكلفة ١٩،٠٨ مليار جنيه وارتفع أيضا نتيجة لذلك عجز الميزان التجارى إلى ٢٥٥ مليار .

-فى ٢٠١٧ وصل دعم الخبز إلى ٢٣،٧٢ مليار جنيه إلا أن كمية القمح المستوردة ظلت ثابتة إن لم تكن إنخفضت إنخفاضا طفيفا فوصلت إلى ٩،٦٥ مليون طن إلا أن تكلفة استيراد نفس

(١) د. أسماء محمد عطية ، مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها ، مرجع سابق ، ص٣٧

الكمية قد ارتفع بصورة كبيرة فوصل إلى ٢٤،٩٦ مليار جنيه وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية عالميا بصورة كبيرة ، وارتفع عجز الميزان التجارى بصورة كبيرة جدا فوصل إلى ٣٣٥،٦ مليار وهو ما يعطى مؤشر واضح أن دعم الخبز وإن كان يساهم بصورة أو بأخرى إلى حدوث عجز فى الميزان التجالرى إلا أنه ليس هو العنصر الوحيد الفعال فى ذلك الشأن.

ومن هنا نتوصل الى النتائج التالية :

١- أن دعم الخبز (باعتباره أحد السلع الاستهلاكية) أدى إلى زيادة الطلب عليها وزيادة استهلاكها.

٢- أن دعم السلعة وزيادة إستهلاكها إن لم يقابله زيادة فى الإنتاج لتغطية الزيادة فى الاستهلاك يتم الإعتماد على الخارج لتغطية الطلب والإستهلاك المتزايد.

٣- يؤدى الإعتماد المتزايد على الخارج إلى زيادة عجز الميزان التجارى ، وبذلك نصل إلى نتيجة مؤداها أن الدعم وزيادته يؤدى بالضرورة إلى زيادة عجز الميزان التجارى.

٤- أن الدعم ليس وحده المسئول عن عجز الميزان التجارى وذلك واضح من الارتفاع والزيادة الكبيرة فى عجز الميزان التجارى فى مقابل زيادة بسيطة فى قيمة الدعم .

الخلاصة :-

إن وجود مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر كما فى كثير من دول العالم الثالث تكمن أساساً فى طبيعة هذا العجز ومعدلات نموه وعلاقاتها بالناتج المحلي الإجمالي وطرق وأساليب مواجهة هذا العجز ، وينتج عجز الموازنة العامة في مصر بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وجمود الهياكل الانتاجية وعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على ملاحقة التزايد فى النفقات العامة ، بالاضافة إلى سوء توزيع الناتج القومى وعدم العدالة مما يضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الدعم كبديل يمكن به معالجة سوء التوزيع وعدم العدالة السابق الإشارة إليه ، وكثيرا ما نجده فى عجز الموازنات الخاصة بدول العالم الثالث ومن بينها مصر.

ومن المؤكد أن تواجه الدول العجز الكلي فى الموازنة العامة إما بضغط النفقات أو زيادة الإيرادات للدولة أو الإثنين معا ، وتقوم الحكومة عادة بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال عدة مصادر منها : زيادة الضرائب وتنويع وتنويع مصادر ايراداتها أوالإقتراض والإصدار النقدى ، بالإضافة إلى بعض المنح والمساعدات الخارجية ، لكن الأهم من كل ذلك هو كبح نمو الإنفاق العام والمبالغ فيه فى فى مصر خاصة فى القيادات والمراكز الادارية

العليا إضافة إلى ضرورة تنويع وزيادة الموارد العامة للدولة ، وهما ما اعتمد عليهما التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي فى أوائل التسعينات في تنفيذ مجموعة السياسات المالية بالإضافة إلى مجموعة من الضوابط والإجراءات بغرض التحكم فى نسبة العجز وفى طرق تمويله .
وقد توصلت الدراسة صحة الفرض الثانى بأن دعم سلعة ما يؤدى إلى زيادة عجز الميزان التجارى لأنه يؤدى إلى زيادة استهلاكها وهو ما يؤدى إلى العودة إلى زيادة الدعم مرة أخرى وبالتالى إلى زيادة النفقات وزيادة عجز الميزان التجارى خاصة إذا كانت السلعة مستوردة وبذلك فإن الدعم يؤدى إلى زيادة عجز الميزان التجارى لكنه ليس السبب الرئيسى ولا الوحيد لعجز الميزان التجارى.

كما توصلت الدراسة إلى أن الدعم ليس هو السبب الوحيد لعجز الموازنة كما يدعي البعض ، وإن كان يساهم ولو بجزء فى هذا العجز ، وهو عكس الفرض الأول من الدراسة ، والذى يعتبر أن الدعم هو سبب عجز الموازنة العامة ، وبذلك فإن التخلص منه وإن كان يؤدى إلى تخفيض عجز الموازنة (بصفته أحد بنود النفقات العامة) لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى التخلص من عجزها كلية ، وهذا ما يدعونا الى التساؤل عن الهدف الحقيقى من وراء تحميل الدعم المسئولية الكاملة عن عجز الموازنة والسعى المتواصل والسريع من جانب الحكومة والمانحيين الدوليين (صندوق النقد والبنك الدوليين) إلى تخفيض الدعم بل ومحاولة التخلص منه باعتباره المعوق الرئيسى للتنمية ولعملية الإصلاح الاقتصادى .

المراجع :-

المواثيق الدولية والدساتير:-

١- ميثاق الامم المتحدة ، مادة ٦٢

٢- الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، مادة ٢٥

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، مادة ٩ و ١١ .

٤- الدستور المصرى الجديد لعام ٢٠١٤م ، مادة ٩ الوقائع المصرية العدد٣ فى ١٨ يناير ٢٠١٤م

5-https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D8%B9%D9%85

الكتب والرسائل العلمية

١- د. ابراهيم العيسوى ، التشابكات بين توزيع الدخل ووالنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر

٢- د. أسماء محمد محمد عطية ، مشكلة الخبز البلدى المدعم فى مصر وسبل علاجها ، رسالة دكتوراة ، كلية الإقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة

٣- د. السيد حسين صيام ، سياسة دعم الاسعار، دراسة عن الاعانات الاقتصادية مع التطبيق على التجربة المصرية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٨٣م

٤- د. السيد عبدالمولى المالية العامة ،الادوات المالية ، النفقات العامةومصادر الايرادات العامة والميزانية العامة ، دارالفكرالعربى ، القاهرة ١٩٧٥ م

٥- د. أمنية حلمى ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر ،المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل ١٠٥ نوفمبر ٢٠٠٥م

٦- د. جودة عبدالخالق ، " الدعم فى مصر بين الادارة الاقتصادية وحقوق الانسان" ، ورقة قدمت إلى ورشة عمل حول الدعم الحكومى من منظور حقوق الانسان ،المجلس القومى لحقوق الانسان ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٨ م

٧- د. جودة عبدالخالق، ندوة أبعاد الدعم ، مصر المعاصرة ، العدد رقم ٣٨٤ ، ابريل ١٩٨١م

٨- د. حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، دار الشروق ١٩٩٩م مكتبة الاسرة

٩- د. رضا محمد أحمد محمدين أثر صور المنافسة غير العادلة (الدعم – الإغراق) على الاقتصاد المصري

١٠- د.عبدالعزيزحجازى: قضية الدعم والتكافل الاجتماعى،الأهرام الاقتصادى العدد٦٨٦بتاريخ ١٩٨٢/٣/٨م

١١- عبدالوكيل ابراهيم محمد وآخرين ، التجارة الخارجية لمحصول القمح فى مصر ، بحث مقدم فى كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ٢٠١٦

١٢- د. محمد السيد علي الحاروني ، مدى اختلال هيكل الدعم في مصر وعلاقته بعجز الموازنة العامة للدولة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، اكتوبر ٢٠١٢ ، العدد ٤ ، مصر ٠

١٣- د. محمود احمد محمد أمين ، كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومى فى مصر ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٩ م

١٤-د. يوسف عبدالعال عبدالواحد سلام ، سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة (التجربة المصرية) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة بنها

١٥-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لقطاع المنتجات البترولية(مع التطبيق على البوتاجاز) ، أبريل ٢٠٠٥ م

١٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء ، دراسة عن تطورعجز الموازنة العامة المصرية عام٢٠٠٥

١٧- WARLD BANK " TYPES OF SAFETY NETS" 2005 p.9

١٨-التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى سنوات مختلفة:١٩٩٤، ١٩٩٥، ٢٠١٤ ، ٢٠١٨

١٩-الموازنة العامة المصرية البيان التحليلى والبيان المالى سنوات مختلفة .

الفهرس :

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
حدود الدراسة	٣
أهمية الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٤
مشكلة الدراسة	٤
منهج البحث	٤
فروض الدراسة	٥
خطة البحث	٥
المبحث الأول : ماهية الدعم الحكومي	٦
المطلب الأول: مفهوم الدعم	٦
المطلب الثانى : أنواع الدعم	٨
المطلب الثالث : أهداف سياسات الدعم الحكومى	١١
المطلب الرابع : الموقف القانونى من الدعم والحقوق الإقتصادية والإجتماعية	١٢
المبحث الثانى :علاقة الدعم بعجز الموازنة العامة للدولة	١٥
المطلب الأول : عجز الموازنة العامة فى مصر	١٥
أولا : أسباب عجز الموازنة العامة فى الحالة المصرية	١٦
ثانيا : سياسات مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر	١٧
ثالثا : أثر عجز الموازنة العامة فى مصر على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	١٨
المطلب الثاني : مدى مسئولية الدعم عن عجز الموازنة العامة للدولة	١٩
المطلب الثالث : علاقة الدعم بميزان المدفوعات (الصادرات والواردات)	٣٣
المراجع	٤١